

دور مخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية
للمعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية"

إعداد

أ/ محمد حسن خليل يوسف

باحث دراسات عليا

٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

المستخلص:

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان دور مخاطر الأعمال المالية من خلال مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، وانعكاس ذلك تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

التصميم والمنهجية: اعتمد البحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٧٨) شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (من عام ٢٠١٨م وحتى عام ٢٠٢٣م)، وبلغت عدد المشاهدات (٤٦٨) مشاهدة، لاختبار فرض البحث والذي يعكس بيان أثر مخاطر الأعمال المالية، وانعكاسها علي تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدور مخاطر الأعمال المالية، في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، واستناداً إلى ذلك **توصي الدراسة** بضرورة الاهتمام من قبل منشآت الأعمال وإقناع الجهات التنفيذية، المتمثلة في الإدارة العليا ولجان المراجعة للمنشآت بشكل أكثر إيجابية للاهتمام بتحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وأخيراً **أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام**، من قبل منشآت الأعمال، بإدارة مخاطر الأعمال المالية، وترجمتها عملياً وتحديثها وتقييمها ثم كيفية الاستجابة لها والعمل على الحد منها وتدنيته للمستوى المقبول.

١ - المقدمة:

مع تطور الوسائل التكنولوجية وتعدد المخاطر التي يُمكن أن تواجهها منشآت الأعمال وإتسع حجمها وتعدد فروعها زادت مخاطر الأعمال للمنشآت سواء كانت تلك المخاطر داخلية أو خارجية، وفي ظل التغيرات المتلاحقة والمتتالية التي يشهدها العالم أصبحت منشآت الأعمال محفوفة بالكثير من المخاطر والتي من الممكن أن تؤثر على مدى قدرة المنشأة في سوق المنافسة علي (البقاء، النمو، الإستمرار)، لذلك يجب على إدارات المنشآت مواجهة تلك المخاطر ومحاولة الحد منها ومن أثارها السلبية وتعزيز ممارسات إدارة مخاطر الأعمال وتطويرها ووضع إطار لها ويتناول الباحث مخاطر الأعمال والإدارة الشاملة لها.

ونتيجة للتغيرات والتحديات التكنولوجية وظروف عدم التأكد والمخاطرة التي تحيط ببيئة الأعمال (Kadhim, et al., 2022:158)، فإن التحدي الذي يواجه المنشآت يتمثل في مستوى المخاطر التي يُمكن قبولها، ويتم التعامل معها تحقيقاً للقيمة المضافة للشركة وللمتعاملين معها وأصحاب المصالح، إضافة لظهور مخاطر الأعمال المالية المحاسبية المرتبطة بالتطورات التكنولوجية في بيئة الأعمال الرقمية، وأصبح لزاماً تواجدها إدارة شاملة للمخاطر تُساعد على تعزيز فرص مواجهتها ومعالجتها في ظل انتشار مفهوم إدارة المخاطر داخل المنشآت، مما يترتب عليه تحسين أداء المنشآت نتيجة تمكّنها من تخفيض احتمالات حدوث المخاطر، وتجنب أثارها العكسية (Ebrahim, N. R., 2020: 11).

ولقد انعكست اهتمامات المنشآت في الآونة الأخيرة في بيئة الأعمال من خلال دورها في مُساعدة الإدارة على مواجهة وتقييم مخاطر الأعمال المالية والتي تتضمن مخاطر الأعمال المالية (Betti et al., 2021: 881)، فمن الطبيعي أن لا تظل الممارسات المهنية للإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال بمعزل عن المستجدات التي يفرضها الواقع المعاصر أكثر من أي وقت مضى، حيث لم يُعد كافياً وملائماً لتحقيق وتلبية احتياجات ومتطلبات أصحاب المصالح المختلفة، مما أدى إلى توسيع نطاق وأهداف المساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة وتوفير المعلومات التي تدعم من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات التي تحقق

أهداف المنشأة (عبدالرحيم، ٢٠٢٠: ٤٤)، بما ينعكس على تحسين جودة ومحتوى المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير الداخلية لأغراض خدمة متخذي القرارات بهدف إضافة القيمة للمنشآت.

كما تزايد الاهتمام بالمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من جانب الباحث خاصة مع الزيادة الجوهرية والتحول بشكل كبير إلى اقتصاد المعرفة فالقرن الحالي يتسم بالمعرفة والمعلومات والابتكار (علي وآخرون، ٢٠٢١: ٣-٤)، لذلك فإن أصحاب المصالح في حاجة إلى معلومات ذات مقدرة تقييمية Value Relevance وهي تلك المعلومات التي تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتساعد على تصحيح أو تأكيد التوقعات المسبقة (الصباغ، ٢٠٢١: ٤٥٩) وتتوافر في التوقيت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في القرارات، ولهذا فقد تطورت التقارير المالية في السنوات الأخيرة من حيث كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وطرق عرض المعلومات، وتوقيت نشر هذه المعلومات، وظهرت الحاجة إلى أهمية المعلومات المحاسبية واعتبارها ذات مقدرة تقييمية لدي متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للمنشأة ونتيجة نشاطها عن فترة مالية حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة أكبر

وبناءً على ما سبق فإن مخاطر الأعمال المالية التي تواجهها المنشآت في حاجة ماسة إلى إدارة واعية وقادرة على مواجهة هذه المخاطر وتقاديرها وقدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى الحاجة الماسة والضرورية لتعزيز استراتيجية إدارة مخاطر الأعمال المالية من خلال آليات وأطر حوكمة المنشآت (خليل، ٢٠٢٠: ٤٠-٤١)، فضلاً عن أنها تقدم دوراً مهماً في مد الإدارة العليا بالمعلومات المحاسبية الضرورية، والتي تتصف بخصائصها النوعية الأساسية المتمثلة في (الموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والملاءمة لاتخاذ القرارات اللازمة)، وذلك باعتبارها أحد محددات القياس لجودة المراجعة الداخلية باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، ويعتبر ذلك من المتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية لكي تُعطي تفسيراً لكافة التغيرات، والتي قد تحدث كمقياس لقيمة المنشأة وهو ما يُطلق عليه المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية The Value Relevance of Accounting Information (حماد، ٢٠٢٢: ٢٠٠-٢٠١).

وبذلك تتضح أهمية البحث الحالي من خلال تقديمه أدلة عملية من البيئة المصرية عن دور مخاطر الأعمال المالية من مخاطر الائتمان، ومخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وذلك لتحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

٢ - مشكلة وتساؤلات البحث:

شهد مجال التنظير المحاسبي الكثير من جهود البحث العلمي الأكاديمي لصياغة الإطار المفاهيمي لمخاطر الأعمال المالية أو على المستوى التجريبي أو التطبيقي لتحديد أهم العوامل المؤثرة عليها، وأيضاً دورها في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وانطلاقاً مما سبق تتضح مشكلة البحث في الدور الذي تُمارسه مخاطر الأعمال المالية كأحد محاور الدور المعاصر للإدارة الشاملة كنشاط مُضيف للقيمة في ظل الاتجاه نحو تطبيق حوكمة المنشآت، والتي تهدف إلى إدارة المخاطر ومواطن الضعف والتجاوزات ومحاولة التغلب عليها والحد منها، وإعداد تقارير داخلية عن فعالية إدارة المخاطر لأغراض توصيل المعلومات المحاسبية لأصحاب المصالح ومجلس الإدارة (عيد، ٢٠٢٣: ٤٦٠-٤٦١؛ (Abdolhi et al., 2020:738).

لذا يُمكن صياغة مشكلة البحث للإجابة نظريًا وعمليًا على التساؤل القائل: ما هو دور مخاطر الأعمال المالية من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وانعكاس ذلك في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى توفير دليل تطبيقي لدور مخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث من تناوله لقضية بحثية حيوية ومعاصرة وهي بيان أثر مخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم تتمثل أهمية البحث العلمية والعملية في:-

أ- الأهمية العلمية:-

■ مؤاكبة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية كمرتكز اهتمام الباحث داخل والأوساط المهنية على دور مخاطر الأعمال المالية والتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية داخل بيئة الأعمال المصرية بسبب قضية ممارسات الإدارة المتعلقة بالغش في القوائم المالية.

■ عدم وجود معيار محاسبي مصري يعكس دور مخاطر الأعمال المالية والتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية داخل بيئة الأعمال المصرية والذي يُمثل دافعًا آخر لهذا البحث.

ب- الأهمية العملية:-

■ تقديم معلومات للقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تُساعدهم في بناء وتطوير المعايير اللازمة لتفعيل دور مخاطر الأعمال المالية والتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

■ يُمكن أن تُساعد نتائج البحث في تعميق فهم المسؤولين والمنشآت بضرورة مراعاة العوامل المحددة للدور الفعال لمخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

■ توفير دليل تطبيقي على ضرورة تفعيل دور مخاطر الأعمال المالية والتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية داخل بيئة الأعمال المصرية.

ويُمكن بلورة أهم دوافع البحث في تضيق فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال، خاصة في ظل قلة الدراسات المحاسبية التي تربط بين مخاطر الأعمال المالية والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى إيجاد دليل على العلاقة محل البحث من خلال التطبيق على المنشآت المقيدة في البورصة المصرية.

٥- منهج وأسلوب البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بالإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري للبحث، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف طبيعة العلاقة مخاطر الأعمال المالية والمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، كما قام الباحث بدراسة تطبيقية باستخدام أسلوب تحليل المحتوى في فحص القوائم والتقارير السنوية لعينة من المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بغرض تطوير نماذج قياس أثر لمخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية واختبار فرض البحث.

٦- خطة البحث

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، سوف يتم استكمال البحث على النحو الآتي:

١/٦ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث.

٢/٦ دور مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

٣/٦ الدراسة التطبيقية.

٤/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

٥/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

١/٦ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها، والمرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب البحث في هذا الموضوع، وبما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال، وذلك على النحو الآتي:

١/١/٦ استقراء الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Ramadan 2018) إلى اختبار مدى ملائمة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، لأغراض قياس القيمة للمنشآت المقيدة في البورصة المصرية، ومدى تأثير مخاطر الأعمال المالية لعناصر الأصول غير ملموسة، واختبار الزيادة الحدية في القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن الاعتراف بالأصول غير ملموسة، وكيف يمكن لهيكل ملكية المنشأة أن يؤثر على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، متضمنة في ذلك عنصر الخطر لعناصر غير ملموسة، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام عينة تكونت من (٣٧٥) منشأة مصرية مقيدة في سوق البورصة المصرية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للأرباح على أسعار الأسهم، وذلك فيما يتعلق بملاءمة الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية في ظل مخاطر الأعمال المالية، والتي تخص الأرباح، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين درجة تركيز عنصر الخطر المالي لهيكل ملكية المنشأة، وبين مدى ملائمة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، عدم إبراز أهمية الأصول غير ملموسة أو زيادة قدرتها التأثيرية لعناصر مخاطر الأعمال المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة، في ظل هيكل الملكية، سواء كان مركزاً أو مشتتاً.

بينما تناولت دراسة (Badwy 2019) اختبار ومقارنة ملائمة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في الأرباح المحاسبية، وبين القيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات

النقدية التشغيلية، لأغراض قياس القيمة للشركات المقيدة في بورصتي الأوراق المالية المصرية والسعودية وإدارة المخاطر المالية، وتمثلت فروض الدراسة في وجود فروق معنوية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس القيمة بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية، وتلك المقيدة في البورصة السعودية، وقامت الدراسة بتطوير ثلاثة نماذج انحدار لاختبار فروض الدراسة، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام عينة تكونت من (٤٢٦) مشاهدة مسجلة في سوق البورصة المصرية، وكذلك ٣٠١ مشاهدة من بورصة الأوراق المالية السعودية، للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض الحد من مخاطر الأعمال في ضوء قياس القيمة للمنشآت المصرية والسعودية بصفة عامة، إلا أن ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض الحد من مخاطر الأعمال في ضوء قياس القيمة، جاءت أعلى في المنشآت السعودية عنها في المنشآت المصرية؛ حيث تركّز اهتمام المستثمرين في المنشآت المصرية بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية في المقام الأول لغرض تقييم أسعار أسهم المنشآت في ظل الحد من مخاطر الأعمال، بينما يهتم المستثمرون في المنشآت السعودية بربحية السهم لنفس الغرض. أيضاً تناولت دراسة (Xing X. and Yan (2019) تحليل العلاقة بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ومنهجية إدارة مخاطر الأعمال المالية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على إجراء دراسة وتحليل بيانات عينة من الشركات المقيدة بقاعدة بيانات Compusta، وذلك خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى ٢٠١٢، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وبين نظام إدارة مخاطر الأعمال؛ حيث تُساهم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في انخفاض مستوى المخاطر التي تواجهها المنشآت، فضلاً عن أنها تُساهم في التأثير المباشر على قرارات الإفصاح العام وإدارة المحافظ الاستثمارية وعمليات التسعير.

استهدفت دراسة (Omran, Taha (2020 معرفة تأثير الملكية المؤسسية لمخاطر المنشأة وانعكاسها على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية للمنشأة، حيث تم إجراء دراسة تطبيقية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية المنشورة في ٥٥ منشأة من المنشآت غير المالية المقيدة ببورصة الكويت، في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨م، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لمخاطر الأعمال المحيطة بالمنشأة وانعكاسها على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مما يشير إلى نمو الأصول فيما يتعلق بأسعار الأسهم، دون وجود تأثير يذكر لحجم الأرباح على المقدرة التقييمية لتلك المعلومات.

واستهدفت دراسة عبد الرحيم (٢٠٢١) التعرف على تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، وتمثل مجتمع الدراسة من (٣٧) بنكاً، وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري، وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت (٨) بنوك تجارية تعمل في بيئة الأعمال المصرية، خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، وذلك في سبيل تحقيق هدف الدراسة لقياس أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية، من خلال نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية، نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، نسبة السيولة، نسبة الرافعة المالية نسبة الكفاءة المالية، نسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك، فضلاً عن قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو

دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية.

أيضاً تناولت دراسة **Rahman, et al., (2021)** معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية المنشورة توفر معلومات مفيدة وذات مقدرة تقييمية لمستخدمي المعلومات المحاسبية المرتبطة بمخاطر التغير في أسعار الأسهم، وخاصة المستثمرين؛ حيث تقدم هذه المعلومات رؤية عن ما إذا كانت هذه المعلومات تمكنهم من الاستفادة من الأسهم التي اشتروها، وكذلك الوضع المالي للمنشآت، والذي يُعد أحد المعلومات الرئيسية التي يجب أن يعرفها المستثمرون، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على بيان سوق الأسهم، من الفئة A، في بورصتي شنغهاي وشننتشن للأوراق المالية لعدد ١٢٧٢ منشأة مدرجة، وتم جمع البيانات من التقرير السنوي لشركات مختارة في الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)، وكذلك أسعار الأسهم الختامية في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في وجود أدلة إضافية بأن المعلومات المحاسبية مرتبطة بخطر التغير في سعر السهم وتؤسس لمعلومات أكثر شمولية، فضلاً عن وجود تأثيرات ذات أهمية لفهم مدى ارتباط المعلومات المحاسبية بمخاطر التغير في أسعار الأسهم بسوق الأسهم الصينية من الفئة A.

كما سعت دراسة **Elshandidy and Zeng (2021)** إلى معرفة ما إذا كان الإفصاح المتعلق بالمخاطر الكلية ذا أهمية ومقدرة تقييمية بالنسبة للمستثمرين في سوق المملكة المتحدة؛ حيث تم الاستناد إلى ملاحظات عام ١٩٤١م للمنشآت غير المالية المقيدة في مؤشر FTse All- Shar^(*)، فضلاً عن أهمية القيمة لمعلومات المخاطر، والتي تُظهر اختلافات مشروطة بنمو المنشآت وربحياتها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن القيمة التقييمية للمخاطر على زيادة وانخفاض أسعار الأسهم بشكل كبير، كما توصلت أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي لأهمية القيمة التقييمية، صعوداً وهبوطاً للمنشآت ذات النمو المرتفع وليس لذات النمو المنخفض، ووجود تأثير إيجابي لأهمية القيمة التقييمية والإبلاغ عن المخاطر من خلال تقديم أدلة جديدة، حول مدى أهمية الجمع بين المعلومات المحاسبية والمعلومات غير المحاسبية (معلومات المخاطر)؛ لملاحظة أهمية القيمة وكيفية تحقيق ذلك. في حين اهتمت دراسة **Tan, Y., (2022)** بإدارة المخاطر المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائص المخاطر المالية في بيئة الإنترنت بالصين، وقد بلغ عدد شركات عينة الدراسة على عدد (٦٠) شركة من الشركات المالية المقيدة بالبورصة الصينية في الفترة من ٢٠١٧م إلى الفترة ٢٠٢١، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر السوق من أكثر المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٥%، يليها مخاطر الائتمان بنسبة ٢٢%، والمخاطر التشغيلية بنسبة ١٨%، ثم مخاطر السيولة بنسبة ١٦%، حيث تعاني تلك المشروعات من الأساس التقني الضعيف وإدارة المخاطر بطريقة مختلفة والسياسات واللوائح غير المكتملة، والأساس القانوني لإدارة المخاطر المالية يحتاج للتحسين، وكذلك سياسة الرقابة على النقد الأجنبي، وزيادة خطورة التبادل التجاري.

بينما اهتمت دراسة **الطوخي، عبد السميع (٢٠٢٢)** بتحليل العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين وبين جودة الإفصاح عن المخاطر وأثرها على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة مكونة من عدد (٥١) شركة مساهمة ومقيدة بالبورصة المصرية، بإجمالي عدد (١٥٣) مشاهدة، خلال الفترة من (٢٠١٨م) حتى (٢٠٢٠م)،

^(*) FTse- All – Shar: هو مؤشر سوق الأسهم البريطانية الرئيس، ويشمل أكبر ١٠٠ منشأة مقيدة في بورصة لندن من حيث القيمة السوقية، وتديره منشأة FTse، Russell، وهو مؤشر معترف به، ويهدف إلى قياس التغيرات في أسعار الأسهم وتحليلها لفهم الاتجاهات والتقلبات في الاقتصاد والأسواق المالية عموماً.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: ترتبط القدرة الإدارية للمديرين بعلاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بجودة الإفصاح عن المخاطر، كما توجد علاقة ارتباط طردية غير دالة إحصائياً بين القدرة الإدارية وبين الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، وكذلك توجد علاقة ارتباط طردية، ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح عن المخاطر وبين الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، وأخيراً توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الأثر التفاعلي للقدرة الإدارية، وبين جودة الإفصاح عن المخاطر على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية.

وتناولت دراسة زايد وآخرين، (٢٠٢٣) تحليل دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية، من خلال إجراء مقارنة بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية لتحديد أوجه الاختلافات في مستوى الإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان والسيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك تحديد مدى تأثير مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسن منفعة المعلومات المحاسبية، بالتطبيق على عينة مكونة من ١١ بنكاً تقليدياً وإسلامياً مدرجاً بالبورصة المصرية، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية، فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بالسيولة، وأيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التقليدية والإسلامية فيما يتعلق بمستوى جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة على تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.

بينما تناولت دراسة Nyakamwa, et. al., (2023) تأثير وظيفة المراجعة الداخلية على مخاطر التغير في أسعار أسهم الشركات من خلال دراسة حالة على الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء في زيمبابوي، في الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، واستهدفت تحديد أثر وظيفة المراجعة الداخلية على مخاطر تغير أو تقلب أسعار الأسهم في المنشآت، وتمثلت منهجية الدراسة في الاعتماد على المنهج الكمي؛ حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان، والذي شارك في الدراسة عدد (٣٥) مشاركاً لحجم العينة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المراجعة الداخلية، وبين تدنية خطر التغير في أسعار الأسهم، كما أن المراجعة الداخلية تمارس دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة الجيدة مع إدارة التقلبات لمخاطر التغير في أسعار الأسهم للمنشآت في NSSA، وأن عوامل كفاءة فريق المراجعة الداخلية واستقلالية المراجعين الداخليين، والدعم الإداري لأدوار IAF، وجودة المراجعة الداخلية يُمثل علاقة إيجابية كبيرة بين الحوكمة الجيدة للمنشآت وإدارة المخاطر المحيطة والمراجعة الداخلية.

كما اختبرت دراسة محمود (٢٠٢٣) محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، كما قامت باختبار تأثير مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للمنشآت من منظور محاسبي، وذلك بالتطبيق على أحد أسواق رأس المال الناشئة، وهو سوق رأس المال المصري، خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢، بعد اتخاذ الحكومة المصرية قرار تعويم أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك باستخدام عينة المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم المنشأة والمعاملات بعملة أجنبية، وكذلك استخدام المنشأة لاستراتيجيات التحوط على تعرض المنشآت لمخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على تكلفة رأس المال للمنشآت.

في حين استهدفت دراسة فرج (٢٠٢٣) أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد دراسة تطبيقية بهدف تحقيق أغراض الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التغير المناخي يساعد في جعل المخاطر المحتملة أكثر وضوحًا، وتقليل درجة عدم تماثل المعلومات بشكل فعال، وزيادة فرض الإدارة للاهتمام بالحلول الممكنة وإعطاء إنذار مبكر فيما يتعلق بتلك المخاطر، أي إن الإفصاح عن التغيرات المناخية المرتبطة بالاستراتيجيات قادرة على تفسير (٢٠,٦%) من التغير الحاصل في المقدرة التقييمية للمعلومات، والباقي يرجع لعوامل أخرى.

بينما تناولت دراسة عيد، (٢٠٢٣) أثر إدراج المنشأة بالمؤشر المصري للحكومة والمسئولية الاجتماعية والبيئية (EGS) ومخاطر أسعار الأسهم كمتغير معدل للمقدرة التقييمية Value Relevance للمعلومات المحاسبية في العلاقة بين المعلومات المحاسبية ومخاطر التغير في أسعار الأسهم، أيضا تم دراسة تأثير بعض خصائص المنشأة كمتغيرات رقابية، إلا أن الدراسة قد اعتمدت في منهجيتها، من خلال الدراسة النظرية التحليلية والتطبيقية، على عينة مكونة من ٦٥ منشأة مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢، لعدد ٤٣٣ مشاهدة سنوية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي بشكل جزئي، لإدراج المنشآت بمؤشر المسئولية الاجتماعية، على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وخطر التغير في أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة المنشأة.

أيضا تناولت دراسة قموزه وآخرين (٢٠٢٤) قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية، في وجود كل من الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية، كمتغيرات وسيطة، من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٧) بنوك تجارية مقيدة بالبورصة المصرية، خلال سلسلة زمنية مكونة من (٨) سنوات تبدأ من عام ٢٠١٦م وحتى عام ٢٠٢٣، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى نتائج، من أهمها: أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، من خلال تأثيرها على قدرة عملاء البنك على سداد قروضهم، وهو ما ينعكس على جودة المحفظة الائتمانية للبنك. أن تحسين جودة المحفظة الائتمانية يؤدي إلى تعزيز كفاءة البنك وربحيته، ومن ثم تحسين قيمة البنك، كما توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية نسبة أقل من التغيرات في كل من صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، والقروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة، ووجود تأثير ضعيف ذو دلالة معنوية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة المنشأة المصرفية في ظل وجود صافي العائد على متوسط الأصول، وصافي العائد على متوسط حقوق الملكية، والقروض غير المنتظمة لإجمالي القروض، مخصص القروض للقروض غير المنتظمة.

وأخيرا استهدفت دراسة محمد وآخرين (٢٠٢٥) دراسة واختبار أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية السنوية والمرحلية المتعلقة بربحية السهم والقيمة الدفترية له على أسعار الأسهم، واختبار الدور المعدل لتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية (تعويم الجنيه المصري)، على العلاقة التأثيرية بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية السنوية والمرحلية المتعلقة بالقيمة الدفترية للسهم، وبين أسعار

أسهم المنشآت المصرية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها بالتطبيق على عينة من المنشآت غير المالية والمقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٣م- ٢٠١٩م) والمكونة من (٧٤٤) مشاهدة من القوائم المالية السنوية، بالإضافة إلى عينة أخرى مكونة من (٢٩٧٦) مشاهدة من القوائم المالية المرحلية الربع سنوية، وذلك باستخدام نموذج السعر الذي قدمه (Ohlson, 1995) لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في وجود أدلة عملية على أن المعلومات المحاسبية السنوية والمرحلية المتعلقة بربحية السهم وقيمتها الدفترية لها تأثير إيجابي ومعنوي على أسعار أسهم المنشآت المصرية كبديل للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية السنوية والمرحلية، وأيضاً وجود أدلة عملية على أن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية لها تأثير إيجابي غير معنوي على العلاقة التأثيرية بين المعلومات المحاسبية السنوية والمرحلية المتعلقة بربحية السهم وأسعار أسهم المنشآت المصرية، وأخيراً توصلت إلى أن نتائج اختبار الحساسية قد اتفقت مع نتائج التحليل الأساسي في وجود المقدرة التقييمية المباشرة لتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية وحجم الشركة، والرافعة المالية.

٢/١/٦ مناقشة وتحليل الدراسات السابقة:

في ضوء دراسة وتحليل الباحث للدراسات السابقة، يُمكن الإشارة إلى بعض الدلالات وما تتميز به البحث الحالي وذلك على النحو الآتي:

- هناك دراسات سابقة تناولت مخاطر الأعمال المالية بل وضممتها في محفظة واحدة بقصد عدم إغفال أي منها ولكنها لم توضح كيفية التعامل مع هذه المخاطر والحد منها، ولم تتعرض لتفعيل دور مخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لإضافة القيمة.
- تناولت معظم الدراسات أهمية دور مخاطر الأعمال المالية وذلك لأغراض المراجعة الخارجية، ولم تتطرق هذه الدراسات إلى تفعيل دور مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لإضافة القيمة.
- ركزت بعض الدراسات السابقة على أن المعلومات المحاسبية أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تُهدد صحة وموثوقية ومصداقية وسرية وتكامل ومدى إتاحة وملاءمة تلك المعلومات المحاسبية، لذلك نادت بضرورة تحقيق الجودة وتقييم مدي كفاءة وفعالية الوسائل الرقابية ولائد من المشاركة في عملية تطوير وتفعيل النظم المحاسبية الفورية، بالإضافة إلى عدم الفهم الكامل للمخاطر الرئيسية الناشئة عن استخدام الأعمال للحد من هذه المخاطر في ضوء مبادئ الحوكمة يتطلب ضرورة تحسين وتطوير الأداء في بيئة الأعمال، فضلاً عن أن آليات حوكمة المنشآت وخاصة مجلس الإدارة، تؤدي دوراً هاماً في تطبيق وفعالية مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.
- يُعد هذا البحث امتداداً واستكمالاً للأدبيات المحاسبية التي تناولت قضية دور مخاطر الأعمال في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ويأمل الباحث أن تُساعد نتائجه على توضيح المنافع الناجمة عن تفعيل دور مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وذلك بالتطبيق على عينة من المنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.



٣/١/٦ تطوير فرض البحث:

تأسيساً على ما سبق وفي ضوء الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وتحقيقاً
لهدف البحث وسعيًا نحو التغلب على مشكلة البحث، يمكن صياغة واختبار الفرض الرئيس
التالي:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الأعمال على تحسين المقدرة التقييمية
للمعلومات المحاسبية

٢/٦ دور مخاطر الأعمال في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

١/٢/٦ طبيعة مخاطر الأعمال المالية:

تعرف مخاطر الأعمال بأنها تُعرض المنشأة إلى عوامل من شأنها أن تخفض أرباحها أو
تؤدي فشلها وأي شيء يهدد قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها المالية يعتبر مخاطر الأعمال
إلا أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تتكاتف معاً لخلق مخاطر الأعمال، وفي بعض
الأحيان تتسبب القيادة أو الإدارة العليا للمنشأة في خلق مواقف تعرض المنشأة إلى مستوى
مخاطر أكبر (الصيرافي، ٢٠٢١: ٥٧-٥٩)، كما عرف (Carcello, 2020: 62) مخاطر
الأعمال بأنها فشل المنشأة في تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها بشكل فعال نتيجة للظروف
الداخلية والخارجية، كما عرفها (محمد، ٢٠٢٤: ٨٤) بأنها عملية متجددة ومستمرة حسب
الظروف والأحداث التي تمر بها المنشأة وتهدف إلى محاولة إخضاع تلك الظروف لإدارة
المنشأة للسيطرة عليها أو تقليل الآثار السلبية الناتجة عنها بما يتناسب مع أهداف وإمكانات
واستراتيجيات المنشأة.

١/١/٢/٦ أنواع مخاطر الأعمال:

أ- المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks):

ويقصد بها المخاطر التي تنشأ عندما لا تعمل المنشأة وفقاً لنموذج أو خطة أعمالها، لأن ذلك
يقلل من فعالية استراتيجيات المنشأة مع مرور الوقت وتعني الصعوبة في تحقيق أهدافها
(Aldi, R., B, 2020: 7-8).

ب- مخاطر الامتثال (Compliance Risks):

وتظهر مخاطر الامتثال بصفة أساسية في الصناعات والقطاعات ذات القوانين الصارمة جداً
أو الرقابة المرتفعة، كما تظهر عندما تفشل علامة تجارية ما في فهم المتطلبات القانونية
الفردية في الدولة التي تعمل فيها، وفي تلك الحالة، تخاطر العلامة التجارية بأن تصبح غير
ممتثلة بقوانين التوزيع (Almaleeh, 2021: 13-15).

ج- المخاطر التشغيلية (Opertional Risks):

وتنشأ المخاطر التشغيلية داخل المنشأة نفسها خاصة عندما تفشل العمليات اليومية في المنشأة
في تحقيق الأداء المطلوب منها (Abdulai, L., 2021:10).

د- مخاطر السمعة (Reputational Risks)

هي المخاطر التي تنشأ كلما تعرضت سمعة المنشأة لسوء، سواء بسبب حدث معين ناتج عن
مخاطر أعمال سابقة، أو لأي سبب آخر، وتتعرض المنشأة لخطر فقدان العملاء واهتزاز
الولاء لعلامتها التجارية، ولا يمكن تجنب مخاطر الأعمال بشكل كامل لأنها غير متوقعة،
ولكن يوجد العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها المنشآت للتخفيف من تأثير جميع أنواع
مخاطر الأعمال.



٢/١/٢/٦ تصنيفات مخاطر الأعمال:

أ- مفهوم تصنيف مخاطر الأعمال:

يُعرف تصنيف بأنه مقياس رقمي لدرجة عدم اليقين المرتبطة باستثمار الأعمال ويمكن التعبير عن التصنيف من حيث احتمال الخسارة وشدة الخسارة والأثر المالي المحتمل (Jillian, Jollineau, 2020: 733)، وتستخدم المنشآت المالية تصنيف مخاطر الأعمال لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشأة، كما تستخدم وكالات التصنيف مجموعة متنوعة من الأساليب لحساب التصنيف بما في ذلك الأداء التاريخي والتوقعات المستقبلية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل (١) أنواع تصنيفات مخاطر الأعمال (Jillian, Jollineau, 2020: 733-735)

ب- فوائد وتصنيف مخاطر الأعمال:

هناك العديد من الفوائد التي تُستخدم لتصنيف مخاطر الأعمال عند إدارة المنشأة والتي يمكن أن تساعد بتصنيف المخاطر في تحديد المخاطر المحتملة وإتخاذ القرارات المناسبة للتخفيف منها من خلال فهم المخاطر المرتبطة بمشروع تجاري معين، حيث يُمكن للمنشآت تركيز مواردها على أهم المخاطر وتجنب إضاعة وإهدار الوقت والمال على المخاطر التي من غير المحتمل أن يكون لها تأثير سلبي، ويُمكن إستخدام تصنيف المخاطر بعدة طرق ومنها (Kadhim, Mardan, A., 2020:160-169):

١. تحديد المخاطر التي يجب تحملها
٢. تحديد أولويات المخاطر التي يجب معالجتها
٣. تخصيص الموارد للتخفيف من المخاطر
٤. تحديد أولويات المخاطر التي يجب معالجتها
٥. مساءلة الإدارة عن تخفيف المخاطر
٦. إرساء المعايير الأخلاقية في المنشأة
٧. حماية الملكية الفكرية وتعزيز إنتاجية الموظفين
٨. زيادة قيمة المساهمين وإرضاء العملاء
٩. المحافظة على رأس المال واتخاذ قرارات أفضل عند إنفاقه
١٠. الحفاظ على سرية المعلومات الخاضعة لحقوق الملكية.

How to calculate Business Risk Rating?? Risk Rating??

ج- كيفية حساب تصنيف مخاطر الأعمال (BRR):

تصنيف مخاطر الأعمال (BRR) هو نظام يُساعد المنشآت على تحديد مخاطر الأعمال المرتبطة بقرارات محددة، كما أنها أداة كمية يُمكن إستخدامها في تحليل القرار وتقييم المخاطر وأنها تتكون من سبعة مكونات رئيسية (Almaleeh, 2021:16-18) ويتم توضيحها من خلال الشكل التالي:



شكل (٢) يوضح كيفية حساب تصنيف مخاطر الأعمال مع تصرف الباحث (Almaleeh, 2021:21)

د- إستخدامات تصنيفات مخاطر الأعمال:

تصنيف مخاطر الأعمال بأنها عملية تستخدمها المنشآت لتقدير وتقييم وإدارة مخاطر الأعمال المرتبطة بفرص ومخاطر محددة ومن الإستخدامات الأساسية لتصنيف مخاطر الأعمال ما يلي (Putra, E., 2022:211-214):

تحديد وترتيب أولويات الفرص التجارية:

من أجل تحديد الفرص التجاري وترتيبها حسب الأولوية تُستخدم المنشآت عادة أدوات تصنيف المخاطر لتحديد المكافآت والمخاطر المحتملة والمرتبطة بالإستثمارات المختلفة ثم يتم إستخدام هذه المعلومات لمساعدة صانعي القرار على تحديد الفرص التي يجب متابعتها.

تجديد وتقييم مخاطر الأعمال المرتبطة بفرص محددة:

من أجل تحديد وتقييم مخاطر الأعمال المرتبطة بفرص محددة فإن المنشآت تستخدم أدوات تصنيف المخاطر المساعدة في التوقع والمراقبة والاستجابة للتغيرات في البيئة التي يُمكن أن تؤثر على ربحية أعمالهم.

إدارة مخاطر الأعمال المرتبطة بفرص محددة:

من أجل إدارة مخاطر الأعمال المرتبطة بفرص محددة فإن المنشآت تستخدم أدوات تصنيف المخاطر لتحديد المكافآت والمخاطر المحتملة بإستراتيجيات العمل المختلفة، ثم يتم إستخدام هذه المعلومات لمساعدة صانعي القرار على تحديد الاستراتيجيات التي تنبئها وأفضل طريقة للتخفيف من المخاطر.

هـ التحديات الحالية في تطبيق تصنيف مخاطر الأعمال:

يُمثل تطبيق تصنيف مخاطر الأعمال في الوقت الراهن بعض التحديات والتي يجب أخذها في الإعتبار بشكل فعال ما يلي (Al-Shahaden et al., 2022: 10-12):

التحدي الأول: وهو أن المنشآت المختلفة سيكون لها تعريفات مختلفة لمخاطر الأعمال

على سبيل المثال فقد تنظر المنشأة التي تصنع المنتجات الإلكترونية إلى المخاطر بشكل مختلف عن المنشأة التي تقدم خدمات التأمين.

التحدي الثاني: وهو أن مخاطر الأعمال المختلفة يُمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة

على المنشأة على سبيل المثال فقد تتأثر المنشأة التي تصنع المنتجات الإلكترونية بمخاطر تتعلق بجودة منتجاتها أكثر من المنشأة التي تقدم خدمات التأمين.

التحدي الثالث: وهو أن مخاطر الأعمال يُمكن أن تتغير بمرور الوقت على سبيل

المثال فقد تواجه المنشأة التي تصنع المنتجات الإلكترونية مخاطر تتعلق بجودة منتجاتها في المستقبل، ولكن هذا الخطر قد لا يكون له تأثير على المنشأة في الوقت الحاضر.

التحدي الرابع: وهو أن مخاطر الأعمال قد يكون من الصعب تحديدها كميًا على سبيل

المثال فقد تكون المنشأة التي تصنع المنتجات الإلكترونية قادرة على تحديد المخاطر المتعلقة بجودة منتجاتها، ولكنها قد تكون غير قادرة على تحديد المخاطر المتعلقة بسعر منتجاتها.

التحدي الخامس: وهو أنه قد يكون من الصعب التنبؤ بمخاطر الأعمال على سبيل

المثال، قد تكون المنشأة التي تصنع المنتجات الإلكترونية قادرة على التنبؤ بالمخاطر المتعلقة بسعر منتجاتها، ولكنها قد تكون غير قادرة على التنبؤ بالمخاطر المتعلقة بجودة منتجاتها.

و- إستراتيجيات التنفيذ الناجح لتصنيف مخاطر الأعمال:

تمثل استراتيجيات التنفيذ الناجح لتصنيف مخاطر الأعمال نظام يعين قيمة عددية لإحتمال وقوع حدث وعواقبه المالية المحتملة حيث يُمكن إستخدام BRR لإبلاغ صانعي القرار بحجم وتأثير المخاطر المحتملة المرتبطة بأعمالهم (Molele&Mukuddem, 2020: 173-174)، وهناك ثلاثة أنواع من BRR:

تقييم المخاطر الاحتمالية (PRA): هو طريقة لتقييم احتمالية وقوع حدث خطر وتقدير عواقبه المالية المحتملة.

تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة (HACCP): هي طريقة للتحكم في مخاطر سلامة الأعمال.

تحليل تأثير الأعمال (BIA): هو طريقة لتقييم العواقب المالية المحتملة للتغيرات في العمليات التجارية.

وبناء على ما سبق وفيما يلي خمس استراتيجيات لتنفيذ BRR بنجاح داخل المنشآت (Saidi, et al., 2021: 184-185):

أ- **تحديد نطاق BRR:** قبل البدء في تنفيذ BRR والتي تتطلب فهم المخاطر التي يتعرض لها العمل داخل المنشأة بصفة عامة ويمكن القيام بذلك من خلال تقييم بيئة العمل والمنتجات والخدمات والعملاء داخل المنشأة.

ب- **تقييم المخاطر:** وهي أن يكون هناك فهم جيد للمخاطر التي تخص العمل داخل المنشأة حيث يقوم فريق المراجعة بتقييم المخاطر المحتملة الحدوث مثل مخاطر السوق، مخاطر الاستثمار، مخاطر الائتمان، وغيرها من مخاطر الأعمال المحتمل أن تتعرض لها عملية المراجعة، ويتم تقييمها من خلال PRA (تقييم المخاطر الاحتمالية) أو من خلال BIA (تحليل تأثير الأعمال) وذلك لتحليل مخاطر الآفات وهو نهج كمي يستخدم نماذج رياضية لتقدير الاحتمالية والعواقب المالية المحتملة لحدث خطر BIA كما أنه نهج أكثر جودة يستخدم المعلومات من المقابلات والاستطلاعات لتحديد تأثير المخاطر على العمل داخل المنشأة.

ج- **تحديد أولويات المخاطر وتعيينها:** حيث بعد القيام بتقييم جميع المخاطر يتم تحديد الأولوية وتحديد تصنيف المخاطر لها ويمكن أن تستند التقييمات إلى شدة الخطر أو احتمالية الحدوث أو كليهما.

د- **مراقبة المخاطر والاستجابة لها:** حيث أنه بمجرد تصنيف المخاطر لكل خطر، فإن المخاطر يتم مراقبتها واتخاذ الإجراءات المناسبة عندما تزيد المخاطر عن حدودها أو احتمالية حدوثها فإن ذلك يستلزم تنفيذ إجراءات أمان جديدة.

هـ- **القيام بمراجعة التقييمات للمخاطر حسب الحاجة:** حيث مع تغير الأعمال فإن المخاطر قد تتغير أيضاً المخاطر التي تشكلها العوامل الخارجية أو العوامل الداخلية من أجل مواكبة هذه التغيرات فإن الأمر يحتاج تحديث تقييمات المخاطر والاستمرار في ذلك.

٣/١/٢/٦ إدارة مخاطر الأعمال:

أ- مفهوم إدارة مخاطر الأعمال:

مما لا شك فيه أن كثرة التحديات التي تواجه منشآت الأعمال على اختلاف أنواعها في الوقت الراهن تعرض منشآت الأعمال للعديد من مخاطر الأعمال، وقد استتبع ذلك ضرورة التصدي لهذه المخاطر قبل أن تزداد وتؤثر على قدرة المنشآت في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية وعلى قدرتها على البقاء والاستمرار في مزاولة نشاطها، ونظراً لكثرة مخاطر الأعمال وتنوعها واتساع نطاقها لتشمل قطاع كبير من المنشآت في الوقت الحالي فقد ازدادت أهمية علم إدارة مخاطر الأعمال يوماً بعد يوم، ولذلك فقد تعددت المفاهيم لإدارة مخاطر الأعمال ومن خلال استقراء العديد من الدراسات والإصدارات المهنية في المجال فقد تم التوصل إلى ما يلي (ميلود، ٢٠٢٠: ١٨٢-٢٠٢):

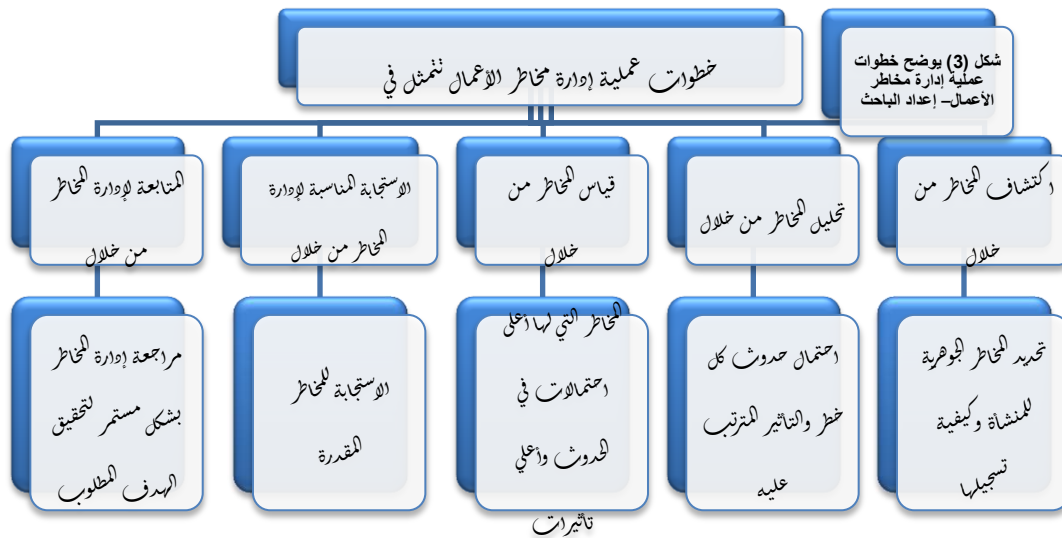
✱ أن مخاطر الأعمال تُعد عملية نظامية لتصميم وتنفيذ ومتابعة الأنشطة اللازمة لتحديد وترتيب وتحليل المخاطر ثم تقديم الإستجابات المناسبة واختيار أفضلها ثم تنفيذها بهدف إدارة هذه المخاطر (Bhuiyan, B., U, 2020: 239).

✱ أن مخاطر الأعمال عملية إدارية تتكون من تخطيط وتحليل وتقييم ووضع إستراتيجيات لتقليل الخسائر الناتجة عن الأحداث المحتملة إلى أدنى مستوى ممكن (Chang., Li-

Min, 2020 :5)

✱ تُعد مخاطر الأعمال علم وفن إدارة المخاطر التي قد تواجهها المنشأة من خلال تجنبها أو الحد من تأثيرها باستخدام الطرق والأساليب العلمية وبالاعتماد على المتخصصين، وفي ظل توافر قاعدة بيانات متكاملة ونظم اتصال فعالة ونظام رقابة داخلي كفء، وذلك من أجل التقليل بقدر الإمكان من الآثار السلبية لمخاطر الأعمال إلى أدنى درجة ممكنة، وتعظيم الآثار الإيجابية لمخاطر الأعمال إلى أعلى درجة ممكنة (Cio Bu, Stela, 2020:24-25).

ومما سبق يتضح للباحث أن مفهوم إدارة مخاطر الأعمال والتي تمثلت في التنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجه المنشأة ثم تقرير هذه المخاطر وتحليلها لتحديد الاستجابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر ومواجهتها مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب ويمكن التوضيح أيضاً من خلال الشكل رقم (٣) التالي:



شكل (٣) يوضح خطوات عملية إدارة مخاطر الأعمال- إعداد الباحث

ب- مزايا إدارة مخاطر الأعمال:
تتمثل المزايا المتعددة لإدارة مخاطر الأعمال والتي تتحقق فيما يلي (أسعد ويعقوب، ٢٠٢٣، ٤-١):

- ١- توفير تخطيط أكثر واقعية والأعمال المرتبطة به.
 - ٢- تنفيذ الأنشطة في توقيت مناسب لتكون أكثر فعالية.
 - ٣- زيادة التأكد من تحقق أهداف الأنشطة والمشروع.
 - ٤- تقدير وسرعة استغلال جميع الفرص المربحة.
 - ٥- تحسين الرقابة على الخسائر وكذلك تكاليف الأنشطة والمشروع.
 - ٦- زيادة المرونة عن طريق إدراك كافة الاختبارات ومخاطر الأعمال المرتبطة بها.
 - ٧- تحقيق أقل تكلفة من خلال التخطيط بشفافية وفعالية.
- كما يتضح للباحث أهمية التأكيد على مزايا إدارة مخاطر الأعمال من خلال مزاياها مختلف الأطراف المتعاملة مع المنشأة وما تربطها من مصالح معينة تتمثل في (عمرو، ٢٠٢١: ٧-١١):

(٢) الأطراف الخارجية	(١) الأطراف الداخلية
تتضمن العديد من عملاء وموردين المنشأة وبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب وغيرها من الجهات ذات العلاقة وأن نجاح إدارة مخاطر الأعمال بكفاءة وفعالية يتضمن إستمرارية المنشأة ومن ثم إستمرار علاقة وإستفادة الأطراف من المنشأة.	وتتضمن جميع الأفراد العاملين في المنشأة، ونجاح إدارة مخاطر الأعمال يضمن بقاء المنشأة واستمرارها وكذلك يضمن استمرار العمل في المنشأة وبالتبعية ضمان استمرار مصدر رزق الأفراد بالمنشأة.

ج- دور إدارة مخاطر الأعمال في دعم المنشآت:

حيث تهدف إدارة مخاطر الأعمال إلى تقديم الحماية وإضافة قيمة للمنشأة للأطراف الأخرى أصحاب المصالح من خلال الدعم الكامل لأهداف المنشأة والذي يتحقق من خلال (الطحاوي وآخرون: ٢٠٢٤: ٣١٤-٣٢١):

١- تقديم إطار عمل للمنشأة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق وخاضع للرقابة.

٢- تطوير أساليب إتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة المنشأة والتغيرات والفرص والتهديدات المتاحة.

٣- المساعدة في القيام بالإستخدام الكفء لرأس المال والتخصص الملائم والكفء للموارد المتاحة للمنشأة.

٤- تخفيض الإنفاق على الأنشطة غير الضرورية.

٥- المحافظة على سمعة المنشأة وتوفير الحماية اللازمة لأصولها.

٦- دعم القوى البشرية في المنشأة وتطوير قاعدة المعلومات الخاصة بالمنشأة.

٧- تعظيم الكفاءة التشغيلية وبيان مردودها داخل منشآت الأعمال.

ومما سبق يستنتج الباحث أن إدارة مخاطر الأعمال داخل المنشآت يمثل دعماً حقيقياً للمنشآت على كافة الأوجه والعمليات بهدف البقاء والإستمرارية وتحقيق أكبر العوائد التي يمكن تحقيقها، وهو ما لا يقل أهمية عن بعض الإجراءات الأخرى والمتمثلة في لجان المراجعة ومبادئ الحوكمة.

د- دور ومسئولية إدارة مخاطر الأعمال:

يُمثل مدخل إدارة مخاطر الأعمال توزيع للأدوار والمسئوليات على الأطراف المختلفة داخل منشآت الأعمال ويُمكن عرض ذلك في الجدول (Gong & Wang, 2021:973-978).

جدول رقم (١) يوضح دور ومسئولية إدارة مخاطر الأعمال

الأطراف المختلفة من حيث دور ومسئولية كل طرف	
مجلس الإدارة	(إعتماد استراتيجية إدارة مخاطر الأعمال بالمنشآت أو الموافقة الرسمية عليها، إعتبار مخاطر الأعمال جزءاً من كل القرارات، وعمل مراجعة سنوية لتعاقدات أو ترتيبات المنشأة لإدارة مخاطر الأعمال).
لجنة إدارة مخاطر الأعمال	(التأكد من أن المنشأة تدير الخطر بفعالية من خلال استراتيجية إدارة مخاطر الأعمال وتقديم تقرير سنوي لمجلس الإدارة، وكذلك تعريف المخاطر الاستراتيجية التي تواجه المنشأة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة عن الطرق التي يُمكن إستخدامها لإدارة مخاطر الأعمال).
مديري إدارات	(التأكد من أن مخاطر الأعمال تم إدارتها بفعالية في كل وظيفة والتقرير

مخاطر الأعمال	عن ذلك للجنة إدارة مخاطر الأعمال، والتأكد من أن المخاطر تم تسجيلها في سجل مخاطر الأعمال وأنه تم وضع أدوات الرقابة المناسبة لإدارة هذه المخاطر، ومتابعة مستمرة لكفاءة وفعالية كل أدوات الرقابة المستخدمة والتقارير عن ذلك للجنة إدارة مخاطر الأعمال، وعمل مراجعة رسمية لكل تعاقدات إدارة المخاطر التي تواجه أنشطة المنشأة علي الأقل مرة سنوياً).
مقدمي الإرشادات للجنة إدارة مخاطر الأعمال	(ممارسة أعمالهم في ضوء إرشادات لجنة إدارة مخاطر الأعمال مع الالتزام بكل أدوات الرقابة المحددة، والتقارير عن المخاطر التي تواجههم إلى مديريهم).
متابعة وفحص إدارة مخاطر الأعمال	(متابعة وفحص ما إذا كانت مخاطر الأعمال تم تعريفها بكفاءة وأنه تم تسجيلها في سجل إدارة مخاطر الأعمال، ومتابعة كفاية وفعالية أدوات الرقابة المستخدمة، وتقديم النصائح والتوصيات للمديرين وللجنة إدارة مخاطر الأعمال ومجلس الإدارة حسب الحاجة).

مع تصرف الباحث، (Gong & Wang, 2021:973-978) يتضح للباحث من الجدول السابق أن إعتداد مجلس الإدارة لاستراتيجية إدارة مخاطر الأعمال بالمنشأة باعتبارها وثيقة أو برنامج عمل لها، يتأسس عليه كل جهود المنشآت في إدارة المخاطر، ثم يأتي دور لجنة إدارة مخاطر الأعمال والذي يتمثل في تعريف المخاطر الاستراتيجية التي تواجه المنشأة والتأكد من أنها تدير مخاطر الأعمال بفعالية من خلال الاستراتيجية المعتمدة وتقديم التوصيات الملائمة، كما أن لمديري إدارات مخاطر الأعمال دوراً مهماً من خلال التأكد من أن المخاطر تم إدارتها بفعالية في كل الوظائف والتقارير عن ذلك للجنة إدارة المخاطر وعلي مقدمي الإرشادات للجنة إدارة مخاطر الأعمال ممارسة أعمالهم في ضوء إرشادات لجنة إدارة المخاطر والتقارير عن المخاطر التي تواجههم، ثم يأتي دور متابعة وفحص إدارة مخاطر الأعمال والذي يتمثل في متابعة وفحص إدارة مخاطر الأعمال والتأكد من مدي كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المستخدمة وتقديم النصائح والتوصيات لكافة الأطراف المعنية بإدارة المخاطر داخل المنشأة.

هـ- مؤشرات مخاطر الأعمال:

يُعد الاهتمام المتزايد بمخاطر الأعمال المتعددة وذلك لما لها من مؤشرات نتيجة التغير في البيئة التشغيلية والتي يُمكن عرضها من خلال التقييم التالي (Ismail, & Hussin., 2022 (21-23):

و- مخاطر الأعمال ذات المؤشرات الداخلية:

هي مؤشرات من داخل المنشأة مع إمكانية التحكم فيها وذلك على سبيل المثال:

أمثلة مخاطر الأعمال ذات المؤشرات الداخلية						
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
مجموع أهداف المنشأة	فقد أحد العمال ذوي الخبرة	عدم نزاهة بعض العاملين	ضعف أنظمة الرقابة الداخلية	عدم توافر الخبرة الكافية المعروفة لدى أعضاء مجالس الإدارات	سرعة تحديثات التغيرات التكنولوجية المتلاحقة والمستمرة	نقص المتحصلات من ناتج الأرباح

ز- مخاطر الأعمال ذات المؤشرات الخارجية:

وهي مؤشرات تنتج من مصادر خارجية ولا يمكن السيطرة عليها أو إمكانية التحكم فيها ومن أهمها على سبيل المثال:

أمثلة مخاطر الأعمال ذات المؤشرات الخارجية					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
أعمال المنافسين	تغير أذواق العملاء	شكاوي العملاء	التغير في العلاقات مع الموردين	تغير الاقتصاد العالمي	عدم الاستقرار السياسي

ويتضح للباحث أن المؤشرات الخارجية لمخاطر الأعمال من أهم الركائز الهامة والضرورية وتحتاج إلى جهد كبير ويمكن للمنشآت التحكم النسبي فيها أو الحد منها أو تدنيها إلى أقل قدر ممكن والمثال على ذلك التغير في العلاقات مع الموردين، فيجب البحث في أسباب التغير في هذه العلاقات ومعرفة سبب هذا التغير والتوصل إلى حلول ممكنة ومناسبة، أيضاً شكاوي العملاء، حيث يجب على إدارة المنشأة تحليل الشكاوي والتعرف على الأسباب الرئيسية في ذلك وإمكانية التغلب على هذه الأسباب من أجل تقديم الحلول المناسبة وإمكانية تحقيق أكبر معدل من الرضا للعملاء، وكذلك التغير التكنولوجي فيجب على المنشأة مواكبة التطورات بحيث يمكن إتاحة فرص البيع ونسب المساهمات السوقية المناسبة، كذلك تغير أذواق العملاء حيث تتطلب على المنشأة بحث وتحليل السوق جيداً بما يتناسب مع الأذواق السائدة لكل فترة زمنية.

٤/٢/١/٦ الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

تعتبر الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال الإمتداد لإدارة المخاطر لتشمل كل المنشآت، فهي عبارة عن عملية هيكلية، متوافقة ومستمرة عبر المنشأة ككل لتحديد وتقدير وتقرير الإستجابات الملائمة والتقرير عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق المنشأة لأهدافها: (السيد، ٢٠٢٣: ٣٥-٤١).

أ- ماهية الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

حددت لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة ترادواي (COSO) مفهوم للإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

- "هي عملية يقوم بها مجلس إدارة المنشأة وأشخاص آخرون للقيام بالتنفيذ وبشكل إستراتيجي علي كل أجزاء المنشأة، ويتم تصميمها لتحديد الأحداث المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على المنشأة، وإدارة المخاطر لتصبح داخل حدود مستوي المخاطر المقبول وذلك لتقديم التأكيد المقبول بخصوص تحقيق أهداف المنشأة".
- هي جزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية لأي منشأة، والتي تتبعها المنشآت بشكل منظم لمواجهة مخاطر الأعمال المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كمنشاط علي حده ولكل الأنشطة مجتمعة.

ب- مكونات الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

تتضمن مكونات الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال ما يلي: (Köse and Ağdeniz, 2019: 512-513):

- **حوكمة المخاطر والثقافة:** تُشكل حوكمة المخاطر والثقافة معاً أساساً لجميع المكونات الأخرى لإطار الإدارة الشاملة للمخاطر، وتحدد حوكمة المخاطر المبادئ التي تتبناها وتدعمها المنشأة، معززة بذلك أهمية الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال وتحديد مسؤوليات الإشراف عليها، وتتعلق الثقافة بالقيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة

للأفراد والتي تتأثر وتتفاعل مع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وتنعكس الثقافة علي اتخاذ القرارات.

■ **المخاطر والاستراتيجية، ووضع الأهداف:** يجب العمل علي المحاذاة بين الإدارة الشاملة للمخاطر والخطط الاستراتيجية التي تتبناها المنشأة من خلال عملية تحديد ووضع أهداف العمل الرئيسية وفهم وتحليل محتوى الأعمال وتحديد استراتيجية إدارة المخاطر الملائمة لذلك، ويمكن المنشأة الحصول على معلومات عن العوامل الداخلية والخارجية وتأثيراتها على المخاطر، وتحدد الشركة مستوي المخاطر المقبولة بالتزامن مع وضع الاستراتيجية، وتسمح أهداف العمل بوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ وتشكيل العمليات والأولويات اليومية للمنشأة، وتستخدم كأساس لتحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها.

■ **مخاطر التنفيذ:** تقوم المنشأة بتحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي تؤثر على قدرتها على تحقيق إستراتيجيتها وأهدافها، وتحديد أولويات المخاطر وفقاً لدرجة شدة خطورتها وفي ضوء المستوي المقبول للمخاطر Risk Appetite، وتقوم بعد ذلك باختيار إستراتيجيات الاستجابة للمخاطر وتراقب التغيرات التي تحدث في الأداء، وبهذه الطريقة تقوم المنشأة بتطوير طريقة عرض محفظة المخاطر Portfolio View لمستوي المخاطر التي تتعرض لها المنشأة عند السعي وراء تحقيق إستراتيجيتها وأهدافها، ويتم الإبلاغ عن نتائج هذه العمليات بصورة منتظمة ومستمرة إلى أصحاب الحقوق والمصالح في مجال التعامل مع المخاطر.

■ **المعلومات المتعلقة بالمخاطر، والاتصالات والإبلاغ عنها:** تتطلب الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال إجراء عمليات مستمرة للحصول على المعلومات الضرورية ومشاركتها في كافة أنحاء المنشأة. وتستخدم الإدارة المعلومات الملائمة وذات الصلة والمستمدة من المصادر الداخلية والخارجية والتي يجب أن تتدفق إلي أعلى وأسفل عبر المستويات الإدارية المختلفة لدعم ممارسات الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال. وتستفيد الشركة من نظم المعلومات من خلال الحصول علي البيانات والمعلومات ومعالجتها وإدارتها. وباستخدام المعلومات التي تنطبق على جميع مكونات الإطار، تقوم الشركة بالإبلاغ عن المخاطر والثقافة والأداء الجهات المعنية.

■ **مراقبة أداء الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:** من خلال مراقبة أداء الإدارة الشاملة للمخاطر، كما يمكن للمنشأة أن تنظر في مدى كفاءة وفعالية عمل مكونات الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال على مر الزمن وفي ضوء التغيرات الجوهرية والتنقيحات اللازمة.

ج- خصائص الإدارة الشاملة مخاطر الأعمال وإدارة مخاطر الأعمال:

يوضح الجدول التالي أوجه التشابه والاختلاف بين الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال وإدارة مخاطر الأعمال النقدية كما يلي (Li, y., & Gkampeta,2020:102-106):

جدول (٢) يوضح خصائص الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال وإدارة مخاطر الأعمال التقليدية

الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال	إدارة مخاطر الأعمال التقليدية
الرؤية: تعرض النهج المتكامل للمخاطر، ويتم التعامل مع المخاطر بشكل كلي، ويوجد ترابط وارتباط بين المخاطر التي يتم تحليلها والعمل علي فهمها، وتتضمن أساليب التحوط الطبيعية المعترف بها والمستغلة، وتحدد التغيرات الداخلية والخارجية عند تقييم سجل مخاطر المنشأة.	الرؤية: تعرض النهج الانعزالي للمخاطر، ويتم التعامل مع المخاطر بشكل مستقل، ولا يوجد فهم منهجي للترابط والارتباط بين المخاطر.
تدرس مدى قدرة مقاييس المخاطر لدى المنشأة ورغبتها في تقييم البدائل الاستراتيجية علي تحقيق الأهداف، ويشترك كلا من	ذات نطاق أو نفوذ استراتيجي محدود، وتعتمد علي تقنيات وتكتيكات ليست استراتيجية، ولا تعتبر إدارة المخاطر
مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارة التنفيذية في الإدارة الشاملة للمخاطر والتي تلعب دوراً هاماً في حوكمة المنشآت، وتعتبر إدارة المخاطر من الأمور الهامة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	عنصرًا هاماً في اتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ولا تعتبر ذات أهمية في حوكمة الشركات، وهي وظيفة الإدارة التنفيذية.
إيجابية، تستند إلي القيمة وتركز علي نطاق واسع، ولا ترتبط إدارة المخاطر فقط بالجوانب السلبية المحتملة، ولكن يمكن استخدامها لاستغلال الفرص المتاحة من أجل خلق القيمة.	سلبية، قائمة على التكلفة وتركز بشكل ضيق على الجوانب السلبية فقط.
كافة المخاطر تسند إلي من يتولي زمام أمورها ويخضع للمساءلة. وتعتمد هيكلًا واحدًا شاملاً للمخاطر والثقافة اللازمة للتعامل مع جميع أنواع المخاطر لا سيما تحديد وترتيب أولويات المخاطر الحرجة وفهم أسبابها الجذرية.	ينصب التركيز على المخاطر القابلة للقياس، مثل المخاطر المالية، في حين أن المخاطر التشغيلية أو الاستراتيجية غير محددة ولا تأخذ في الحسبان، مثل مخاطر سلسلة التوريد والمخاطر الإلكترونية ومخاطر السمعة التي يمكن الاعتراف بها ولكن يتم تجاهلها.

د- إستراتيجيات إدارة مخاطر الأعمال:

يعد تناول الاستجابة للمخاطر كيف تستجيب المنشأة للظروف المعاكسة إذا حدثت بالفعل، وتتضمن الاستجابات سياسات وإجراءات الإدارة للتخلص من المخاطر المحددة أو تخفيضها أو تعويضها حيث توجد طرق ووسائل عديدة لمواجهة المخاطر يمكن إيجازها (Koutoupis, et al, 2020:138-139)، كما يلي:-

- استراتيجية الوقاية والمنع: وتقوم هذه الطريقة علي أساس منع الخطر كلياً أن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، وذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتقليل أعباء الخطر.

- **استراتيجية التجزئة والتنويع:** ويقصد بسياسة أو طريقة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقيق مُسبب الخطر.
- **استراتيجية تحويل الخطر:** بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الأصل موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الأصل، ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشاراً، وعادة ما تتبع هذه الوسيلة في مواجهة الأخطار التي تكون فيها درجة احتمال حدوث هذا الخطر ضئيلة بينما تكون الخسائر الناشئة نتيجة حدوث هذا الخطر كبيرة.
- **استراتيجية تحمل الخطر:** ويقصد بهذه الاستراتيجية قيام صاحب الخطر (مدير الخطر) بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مُسبب الخطر في صورة حادث. وتتبع هذه الاستراتيجية إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة مع توفر القدرة المادية على مواجهة هذه الخسائر أو في حالة عدم وجود سياسات أخرى يمكن لصاحب المخاطر إتباعها.

هـ أهداف الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

حددت لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة تيراد واي (COSO) أهداف الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال وهي (Burns, S., 2023, PP, 802-806):

- الأهداف الاستراتيجية: تتمثل في الأهداف طويلة الأجل والمرتبطة بمستويات الإدارة العليا.

- الأهداف التشغيلية: التي ترتبط بفعالية وكفاءة عمليات الوحدة.
 - أهداف التقرير: التي ترتبط بفعالية التقرير لدى الوحدة.
 - أهداف الالتزام: التي ترتبط بمدى التزام الوحدة بالقوانين والتشريعات الملزمة.
- يتضح للباحث أن الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال هي عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المنشأة بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر الأعمال المحيطة بكافة أنشطتها، ومن ثم قياسها وتقييم أثارها المختلفة، والتعامل معها والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من أثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

و- المسؤولية عن الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

تعمل الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال عند مستوى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وقدمت لجنة (COSO) تقريراً بعنوان "تعزيز إدارة مخاطر المنشأة لتحقيق ميزة استراتيجية" أوضحت فيه المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة بشأن الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال من خلال مناقشة فلسفة إدارة المخاطر وتخفيضها مع كافة مستويات المنشأة، فهم ممارسات إدارة مخاطر الأعمال وتحديد المخاطر الجوهرية، وكيفية مواجهتها، ويتمثل دور المتابعة والفحص من قبل إدارة مخاطر الأعمال في إكتشاف المخاطر قبل وقوعها وتقديم اقتراحات بشأن التعامل معها عند وقوعها، وتحديد الإجراءات اللازمة للأطراف المسؤولة عنها وتوفير تأكيد معقول عن فعالية تنفيذ إطار مراقبة إدارة المخاطر لكل من مجلس الإدارة ولجنة إدارة مخاطر الأعمال، لذا فإن الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق إدارة بعينها بل هي مسؤولية تضامنية لكافة المستويات الإدارية للمنشأة (Ng, J., Juwenni, M., 2022 :650).

ز- أنشطة الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

أصدر معهد المراجعين الداخليين بيان يوضح الأنشطة التي تتضمنها الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال هي (Ng, J., Juwenni, M., 2022: 655-658):

- ١- تحديد أهداف المنشأة.
 - ٢- تحديد مستوى مخاطر الأعمال المقبولة.
 - ٣- تكوين بيئة داخلية ملائمة شاملة.
 - ٤- تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة.
 - ٥- تقدير مخاطر الأعمال.
 - ٦- إختيار وتنفيذ الإستجابات الملائمة لمخاطر الأعمال.
 - ٧- توصيل المعلومات عن المخاطر بطريقة مناسبة لكل المستويات داخل المنشأة.
 - ٨- متابعة مركزية وتنسيق لعمليات الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال ومخرجاتها.
 - ٩- تقديم تأكيد عن مدي فعالية الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال.
- يتضح للباحث أن المسؤولية الأساسية تقع على الإدارة في تحديد منهج الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال حيث تبدأ بتحديد أهداف المنشأة ومستويات الخطر المقبولة التي لا تعوق المنشآت في تحقيق أهدافها، ثم تحديد المخاطر التي قد تواجه المنشأة والتي قد تمثل فرص يمكن إغتنامها أو تهديدات يجب مواجهتها، وفي جميع الأحوال يجب على إدارة مخاطر الأعمال تحديد الإستجابات المناسبة وتنفيذها والتأكد من فعاليتها والتقرير عن ذلك لمجلس الإدارة.

ح- مزايا الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال:

يوضح بيان معهد المراجعين الداخليين السابق مدى مساهمة الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال بشكل كبير في إدارة المخاطر وتحقيق أهدافها وتتمثل المزايا المترتبة على ذلك في (جاسم، ٢٠٢٣، ١٥٩-١٦٣):

- زيادة احتمال تحقيق المنشأة لأهدافها.
 - القدرة على قبول المخاطر المرتفعة لتحقيق مكاسب كبيرة.
 - زيادة تركيز الإدارة على المشاكل الأكثر أهمية.
 - المشاركة في إجتياز مخاطر الأعمال.
 - التقليل من المفاجآت والأزمات.
 - تقديم تقرير شامل وموحد عن المخاطر.
 - التركيز على أداء الأشياء بطريقة صحيحة.
 - معرفة أكثر بالمخاطر المقبولة وإتخاذ القرار.
- مما سبق يتضح للباحث أن الإدارة الشاملة لمخاطر الأعمال تعتبر ركيزة أساسية لأي منشأة لتحقيق أهدافها على جميع المستويات ومن خلالها يمكن للمنشأة تحديد مخاطر الأعمال التي تواجهها وتحديد الاستجابات الملائمة مما يضيف لها قيمة، كما أن مخاطر الأعمال يمكن أن تزداد بسبب التغيرات التي تحدث في البيئة التشغيلية أو بسبب العاملين الجدد أو بسبب النمو السريع أو وجود أنظمة معلومات جديدة أو مجددة، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصادر الداخلية لمخاطر الأعمال يمكن للإدارة معرفتها وتحديدها، وبعضها لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الجهات الداخلية مثل مجلس الإدارة أو لجنة إدارة مخاطر الأعمال.

٢/٢/٦ المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مفهومها وأهميتها:

على الرغم من أهمية دراسة وفهم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بشكل مستمر لأنها توفر نظرة ثاقبة حول ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات صلة بما هو جديد في عالم الأعمال (Barth et al, 2022:127)، إلا أنه لم يتم الاتفاق فيما بين الباحث على تعريف شامل لها.

حيث تناولت دراسة (Roca, 2021:159) المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يُعد مفهوم محاسبي والذي يعني المعلومات الناتجة من النظام تؤثر بشكل هادف في عملية اتخاذ القرارات من خلال مستخدمي المعلومات. وأن المفهوم يدور حول محتوى المعلومات المحاسبي ووقيتها حيث أن ملائمة ووقيتية المعلومات تؤثر بشكل كبير في القرارات الاقتصادية. أي أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تنبع من قدرتها على إحداث تغير في قرارات المستخدمين.

كما تناولت أيضاً دراسة (Balagobei, 2018:113-126) أن المعلومات المحاسبية لكون لها قدرة تقييمية إذا استطاعت تحديد وتلخيص قيمة المنشأة ومن ثم ينعكس ذلك على سعر السهم للمنشأة.

حيث أوضحت الدراسة بأن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتحقق عندما يكون لديها ارتباط متوقع مع القيمة السوقية للأسهم.

وكذلك عرفت دراسة (Ferguson et al., 2020:802-825) المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تلخيص أداء المنشأة وإنعكاس ذلك على سعر السهم السوقية، ومن ثم تصبح المعلومات المحاسبية أهم مدخلات اتخاذ قرارات المستثمرين، كما تتفق دراسة (Abdollahi et al., 2020: 721-739) مع هذا الطرح حيث تناولت المعلومات المحاسبية بأنها لديها مقدرة تقييمية عندما يكون لسوق المال رد فعل عندما يتم إصدار القوائم المالية، أي أن المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية فعلياً عند اتخاذ القرارات وبالتالي يتحدد سعر السهم من خلال هذه القرارات، بالإضافة إلى أنه يتم النظر للمعلومات المحاسبية أن لديها مقدرة تقييمية إذا كانت لها قيمة تنبؤية بحيث يتم استخدام هذه المعلومات كوسيلة للتنبؤ بالأرباح وأسعار الأسهم.

وتناولت دراسة (الصباغ، ٢٠٢١: ٤٥٧-٥٠٣) المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وما تشير إلى مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في هذه المعلومات والتي من شأنها أن تجعلها قادرة على التأثير المعنوي على قيمة المنشأة، كما تناولت دراسة (السيد، ٢٠٢١: ١٥٦٧-١٥١٤) المقدرة التقييمية وما أشارت إليه المعلومات المحاسبية في التأثير المباشر على أسعار الأسهم وأنها تساعد في تحديد القيمة السوقية للمنشأة، كما أنها قدرة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية على تصوير وتلخيص قيمة المنشأة وبناء على ذلك يُمكن القول بأن الدراسة عرفت المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أنها "قدرة المحاسبة على تلخيص أرقام المعلومات الكامنة وراء أسعار الأسهم وبالتالي يتم الإشارة إلى قيمة وأهمية المعلومات المحاسبية من الارتباط بين المعلومات المالية وأسعار أو عوائد الأسهم.

ومما سبق يتضح للباحث أن المعلومات المحاسبية تكون لديها المقدرة التقييمية إذا كانت قادرة على إحداث تغير في قرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح ومدى إنعكاس سعر الأسهم على المعلومات المحاسبية، أي أن المعلومات المحاسبية لها القدرة على التأثير على أسعار الأسهم بحيث تُساعد المستثمر في معرفة الأرباح والخسائر

في الوقت المناسب، كما تعكس قيمة المنشأة بشكل عادل، ومن ثم إذا اعتقد المستثمر أن المعلومات المحاسبية لا تعكس قيمة المنشأة فإنه سوف يبحث عن مصادر أخرى للمعلومات. كما يتضح للباحث مما سبق المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تنبع من قدرتها على تحديد أو إظهار قيمة المنشأة بشكل يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إتخاذ القرارات بشكل سليم، ويتضح للباحث أيضاً معظم الدراسات التي تناولت المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ارتبطت مع نظرية القيمة والتي أشارت إلى قيمة حقوق الملكية للمنشأة والمتمثلة في القيمة الحالية لجميع التوزيعات المستقبلية أو التدفق النقدي الحر للملكية.

ويستنتج الباحث أيضاً بل ويتفق مع أنه لا يوجد تعريف محدد وواضح وشامل وكامل المعرفة لمفهوم المقدرة التقييمية لذا يمكن للباحث صياغة مفهوم للمقدرة التقييمية من خلال الاستقراء النظري وهو بأن المقدرة التقييمية مفهوم ديناميكي قائم على مجموعة العناصر المتكاملة والمتمثلة في كفاءة سوق الأوراق المالية، المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، النواحي السلوكية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، الفترة الزمنية، فعالية نموذج لقياس المستخدم بالإضافة إلى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي من شأنها أن تجعل المعلومات المحاسبية ذات مقدرة على التأثير معنوياً في قيمة المنشأة، وأن قدرة أي معلومة محاسبية موجودة في التقارير المالية بحيث تمكن مستخدمي التقارير المالية من تحديد قيمة وأداء المنشأة، وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في:

١) خاصية التمثيل الصادق Faithful Representation من خلال إستيفاء الخصائص الثلاثة التالية:

الأول: أن يكون التمثيل الصادق كاملاً Complete وذلك في حالة إذا اشتمل على جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها.
الثاني: أن يكون التمثيل الصادق حيادياً Neutral وذلك من حيث كونه يخلو من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات، وعدم المحاباة أو التلاعب.
الثالث: أن يكون التمثيل الصادق خالياً من الخطأ Free from Error من حيث الإشارة إلى عدم وجود أخطاء أو إغفال في وصف الظاهرة.

٢) خاصية الملائمة Relevance:

والتي تحقق عندما تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث تغيير في قرارات المستخدمين ويتم استيفاء ذلك عندما تنطوي المعلومات على قيمة تنبؤية Predictive value وذلك إذا كان من الممكن إستخدامها كمدخلات في النماذج المستخدمة في التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو تنطوي المعلومات على قيمة تأكيدية Confirmative value إذا كانت لديها القدرة على تقديم تغذية عكسية تؤكد أن تغيير من تقييمات المستخدمين السابقة أو كلاهما حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرارات ولابد أن تتصف بالملاءمة لأغراض التقييم، بمعنى أكثر تحديداً أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على قياس قيمة وأداء المنشأة من خلال إستخدامها مدخلات في نماذج التقييم وهو ما يمكن أن نطلق عليه المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

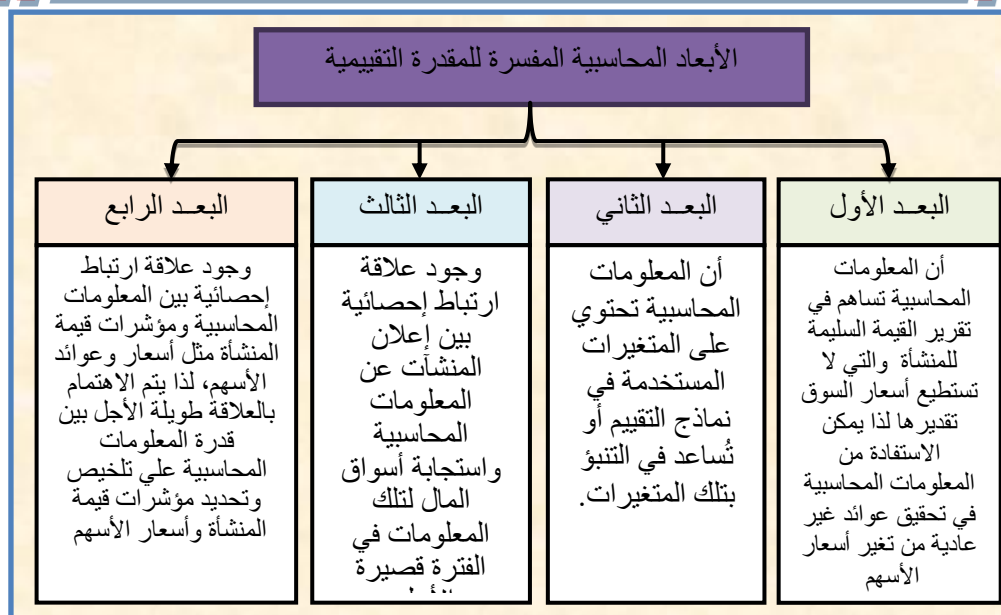
ولا شك في إبراز دور أهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي تنبع من قيمتها ومنفعتاتها في إتخاذ القرارات (Badu and Assabil, 2021: 473-476). كما تنبع أهميتها من أهمية المعلومات ذاتها كأداء لتشكيل مستقبل المحاسبة، حيث كلما كانت المحاسبة تقدم معلومات محاسبية ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات كلما زاد تأثيرها على الأسواق المالية (Abdollahi et al., 2020:729).

كما تظهر الأهمية الأكاديمية للمقدرة التقييمية من خلال تناول المقدرة التقييمية كموضوع أساسي محاسبي والذي يُعد أحد مداخل البحث المحاسبي في مجال أسواق المال Capital Market Research in Accounting والذي يوفر دليل تطبيقي لدور المعلومات المحاسبية كمصدر للمعلومات يُساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والذي يُمثل إطار تدرج ضمنه العديد من المفاهيم والقواعد المحاسبية التي تؤثر على طبيعة ونتائج النظام المحاسبي، كما تظهر الأهمية العملية للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في تحليل محتوى المعلومات المحاسبية ومكوناتها لتحديد أي من المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في شكل قوائم مالية أو تقارير مالية مع اختلاف مراحل دورة حياة المنشأة والتي تؤثر على المنشأة كمقدرة مالية تقييمية واستراتيجية من ناحية ومن ناحية أخرى لإبراز دور الأهمية العملية حيث أنها تؤدي إلى التعرف على أثر جودة المراجعة على تصنيف المستثمر لأهمية المعلومات المحاسبية، وهو ما يُساعد الجهات التنظيمية وواضعي المعايير المحاسبية لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية وبيان مقدرتها التقييمية والتي تمكن من تحسين أسواق المال نحو التخصيص الأمثل للموارد وزيادة جذب استثمارات جديدة بشأن المقدرة لتقييمه في تقييم أسعار وعوائد الأسهم في البيئة المصرية خاصة وأن المقدرة التقييمية تمثل ملائمة المعلومات المحاسبية لقياس القيمة السوقية للمنشأة وتكون المعلومات المحاسبية ذات مقدرة تقييمية عند إتصافها بخاصتي الملاءمة وإمكانية الاعتماد، لذلك فهي تُعد أحد مؤشرات جودة التقارير المالية (حسن، ٢٠٢٣: ٨٢-٩١).

ومما سبق يخلص الباحث إلى أن أهمية المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والقيمة الدفترية في تفسير أسعار وعوائد الأسهم في الأسواق المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أن بعض الدراسات أوضحت أهمية المعلومات في الأسواق النامية عن المتقدمة وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف نمط التمويل والنظم القانونية ودور مهنة المحاسبة وتنوع المصادر البديلة للحصول على المعلومات بين تلك الأسواق.

٣/٢/٦ تقسيمات وأبعاد المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

تنقسم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إلى المقدرة التقييمية النسبية والمقدرة التقييمية الإضافية، وتحدد المقدرة التقييمية الإضافية من تقديم أحد المتغيرات المحاسبية محتوى معلومات يتجاوز ما يقدمه متغير محاسبي آخر، ويتم قياسها من زيادة قيمة معامل التحديد من إضافة متغير محاسبي عن الموجود في النموذج، وكذلك من معنوية معامل الميل لذلك المتغير المضاف بينما تشير المقدرة التقييمية النسبية إلى أي المتغيرات المحاسبية يقدم محتوى معلومات أكبر من الآخر ويتم قياسها من خلال وجود فروق بين معاملات التحديد لنموذجين يحتوي كل منهما على متغير محاسبي مختلف عن الآخر (Dunhan and Grandstaff, 2022: 237-242) بينما تتمثل الأبعاد المحاسبية لتفسير المقدرة التقييمية (حسن، ٢٠٢٣: ٩٢) في أربعة أبعاد أساسية ويتمثل ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل (٤) يوضح الأبعاد المحاسبية المفسرة للمقدرة التقييمية

المصدر: إعداد الباحث.

٤/٢/٦ الدور التقييمي والتعاقدى للمعلومات المحاسبية:

تعد المحاسبة المالية نظاماً للمعلومات، يستهدف توفير معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب مصالح في المنشآت، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كقرارات البيع أو الشراء أو الامتلاك لأدوات حقوق الملكية وأدوات الدين، وتعمل المعلومات المحاسبية أيضاً على القيام بدورين أساسيين هما (عبدالرحيم، ٢٠٢٤: ٥٠٤-٥٠٥).

أولاً: الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية:

ويتمثل في توفير معلومات ملائمة ومفيدة للقرارات الخاصة بأنشطة المنشأة، وتساعد مستخدميها الحاليين والمرتقبين في تقييم الأداء التشغيلي الحالي للمنشأة، والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقدير قيمة المنشأة، مما ينعكس إيجابياً على ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والأئتمانية.

ثانياً: الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية:

ويتمثل هذا الدور في التركيز على مساعدة أصحاب المصالح بالمنشآت في مساءلة الإدارة بشأن مدى كفاءة وفعالية استخدام الموارد للمنشأة وذلك من خلال توفير معلومات محاسبية في تقييم تصرفات الإدارة وتتفق العديد من الدراسات (الحناوي، ٢٠١٩: ٢٠٧-٢٠٩، الشعراوي، ٢٠١٩: ١٥٥-١٥٨).

فيما يتعلق بالدور التقييمي أو المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على ضرورة أن تتصف تلك المعلومات المحاسبية بملاءمتها لأغراض قياس القيمة، وذلك من خلال توافر علاقة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم والتقارير المالية والقيمة السوقية للأسهم، كما أنها تعبر عن قدرة تلك المعلومات على تفسير التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، من خلال دورها في تغير توقعات المتعاملين في سوق رأس المال عند علمهم بهذه المعلومة.

٥/٢/٦ قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

وإنطلاقاً من أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية أشارت إلى أن استخدام المعلومات المحاسبية كمدخلات أساسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية عامة وقرارات الاستثمار خاصة متمثلة في قرارات الشراء أو البيع فإنه المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فهناك اتجاهات حول قياس المقدرة التقييمية من خلال التفسيرات البديلة الأربعة والتي تستخدم كمدخل يُمكن الاعتماد عليها لاختبار وقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وهناك بعض المؤشرات المحاسبية يتم استخدامها في القوائم المالية والتي لها علاقة بالقيمة السوقية للأسهم والتي كانت البداية من خلال استخدام ربحية السهم فقط ثم تطور الأمر وأصبح يتم استخدام القيمة الدفترية للسهم، ثم تطور الأمر إلى المتغيرات المستخدمة حالياً في نماذج يمكن استخدامها لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وسوف يتناول الباحث ذلك على النحو التالي:

مداخل قياس المقدرة التقييمية للمعلومات			
مدخل التحليل الأساسي (١)	المدخل التنبؤي (٢)	المدخل المعلوماتي (٣)	مدخل القياس (٤)
حيث يفترض أن السوق غير كفاءة بدرجة كافية، وأن ملائمة محتوى المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية يُستدل عليه من قياس المكاسب الناتجة من استراتيجيات البيع والشراء المبنية على المعلومات المحاسبية ومن ثم يُمكن أن يحقق المستثمرين عوائد غير عادية من خلال المعلومات المحاسبية المتاحة للمستخدمين ووفقاً لذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون مقدرة تقييمية فقط إذا كانت المحفظة التي تعتمد على هذه المعلومات في تشكيلها	حيث يُمكن قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية على أساس قدرة الأرباح والتدفقات النقدية الحالية على التنبؤ بالتوزيعات المستقبلية أو بالتدفقات النقدية المستقبلية أو بالأرباح المستقبلية، أو بالقيم الدفترية المستقبلية، وذلك بالنسبة لنموذج التوزيعات المخصصة أو نموذج التدفقات النقدية المخصصة أو نموذج الدخل المتبقي المخصص.	ويتم قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال قدرتها إحداث تغير التوقعات للمستثمرين ومن ثم تتغير أسعار الأسهم. ووفقاً لذلك يتم اختبار رد فعل أسعار الأسهم تجاه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفصح عنها حديثاً في فترات زمنية قصيرة (أيام أو أسابيع قليلة)، ومن ثم فهي تعتمد على دراسة الحدث كمنهجية للبحث في المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية ويتم قياس المقدرة التقييمية في هذه الحالة بمعامل استجابة للأرباح.	يعتمد هذا المدخل في قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية في تحديد وتلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم الأسهم بغض النظر عن مصدر تلك المعلومات، وهذا يعني وجود علاقة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية للأسهم، وبالتالي فإن هذا المدخل يستخدم كلا من سعر أو عائد السهم كمعاملات سوقية، كما أنه لا يتطلب سوقاً كفاءة للأوراق المالية، ومن ثم فقد اعتمدت العديد من الدراسات والتي استندت على هذا المدخل على منهجية دراسة الارتباط النسبي Relative Association والذي لا يهتم بسرعة رد فعل السوق للمعلومات الجديدة وإنما يمتد النطاق الزمني لدر الفعل لفترة زمنية معينة.

شكل (٥) يوضح مداخل قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إعداد الباحث

ومما سبق يتضح للباحث أن من المدخل ذات الأفضلية هو استخدام مدخل القياس لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية نظراً لما يقدمه هذا المدخل إذ يُغير في إيجاد علاقة إحصائية لتأثير المتغيرات المحاسبية (صافي الأرباح، القيم الدفترية لحقوق الملكية) على الأسعار السوقية للأسهم، خاصة في سوق الأوراق المالية غير الكفاء، مع الاعتماد على

التحليل طويل الأجل لدراسة هذه العلاقة باستخدام منهجية العلاقات التي تعتمد على معامل التحديد لقياس مدى قوة أو ضعف المقدرة التقييمية لتلك المتغيرات المحاسبية.

٦/٢/٦ نماذج قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

وفيما يتعلق بنماذج قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، فقد أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية (Widiansih & Setiawan, 2021: 245-250; Barth et al., 2022: 117-139) و (السيد، ٢٠٢١: ١٥٦٧-١٥١٤؛ الصباغ، ٢٠٢١: ٤٥٧-٥٠٣؛ مشابط، ٢٠٢٣: ١٩٥-١٩٨؛ عيد، ٢٠٢٣: ٤٦١-٤٦٣).

على وجود أكثر من نموذج لقياس أهمية ومنفعة للمعلومات المحاسبية (المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية) وفيما يلي أهم النماذج المستخدمة بالدراسات الأكاديمية السابقة لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وفيما يلي موجز مختصر عن أهم النماذج المستخدمة بالدراسات الأكاديمية السابقة لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

أولاً: نموذج Ohlson^(*):

يستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في الدراسات الأكاديمية لتفسير تأثير بعض المعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للسهم وعائد السهم) على سعر السهم (القيمة السوقية للسهم)، ويعبر هذا النموذج عن القيمة السوقية للشركة كدالة خطية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية وبعض المعلومات المحاسبية الأخرى كعائد السهم أو التدفقات النقدية، وذلك لتحديد معامل التحديد R2 كمفسر للعلاقة بين سعر السهم والمعلومات المحاسبية وذلك على النحو التالي:

$$MPS_{it} = \sum (\alpha_0 + \alpha_1 BVP_{it} + \alpha_2 EPS_{it} + \epsilon_{it}.)$$

حيث أن:

الرمز	التفسير
MPS_{it}	سعر السهم (القيمة السوقية للسهم).
$\sum$	حاصلة جمع تأثير جميع متغيرات النموذج معاً.
α_0	المقدار الثابت لمعادلة الانحدار
BVP_{it}	نصيب السهم من صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية.
α_1	معامل الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة بين نصيب السهم وسعر السهم
EPS_{it}	عائد السهم
α_2	معامل الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة بين عائد السهم وسعر السهم
ϵ_{it}	الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار

وأوضحت الدراسات الأكاديمية السابقة والتي تناولت المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي استخدمت نموذج Ohlson كنموذج معتمد لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إلا أن هذه الدراسات تتفق على أن هذا النموذج هو الأنسب لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من حيث تقييم قيمة الشركة وعلاقتها بأسعار الأسهم، وذلك لأن كل البيانات المطلوبة للقياس بهذا النموذج يتم الحصول عليها مباشرة من القوائم المالية. وبذلك

^(*)نموذج ohlson: يُعد من أشهر النماذج المستخدمة في قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى أن هناك نموذج Feltham and Ohlson: هو نفس نموذج Ohlson ولكنه يختبر العلاقة بين القيمة السوقية والمعلومات المحاسبية وفقاً للأنشطة التشغيلية والمالي، كما أنه يتم فيه اختبار العلاقة بين قيمة المنشأة والمعلومات المحاسبية على أساس صافي القيمة الحالية.

يتم ربط سعر السهم الذي يعكس قيمة الشركة بالمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية، حيث يتم الحصول على ربحية السهم من قائمة الدخل بينما الحصول على القيمة الدفترية للسهم من قائمة المركز المالي (Roca, 2021:168). وبالتالي فإن هذه المعلومات تكون قادرة على عكس الواقع الاقتصادي للشركة.

ثانيًا: نموذج الدخل المتبقي:

يعبر هذا النموذج عن القيمة السوقية للشركة (سعر السهم) كدالة خطية للقيمة الدفترية للسهم والمكاسب غير العادية، وذلك لتحديد معامل التحديد R^2 كمفسر للعلاقة بين طرفي العلاقة وذلك على النحو التالي: (الصباغ، ٢٠٢١: ٤٧٠)

$$P_t = \sum_{r=1}^{\alpha} R^t E_t (d_t + T)(PVED)$$

حيث إن:

الرمز	التفسير
P_t	سعر السهم في السنة t
$\sum$	حاصل جمع تأثير جميع متغيرات النموذج معاً.
R	معدل الخصم خلال الفترة محل الدراسة
E_t	التوقعات المحتملة بناء على معلومات الفترة
d_t	صافي التوزيعات النقدية في السنة t
$PVED$	القيمة الحالية لإجمالي التوزيعات المتوقعة.

ثالثًا: نموذج العائد Return Model

يقيس هذا النموذج العلاقة بين العائد علي السهم والدخل والتغيرات في الدخل. وتكون معادلة هذا النموذج كما يلي:

$$Z_{j,t+1} = r_{j,t+1} - E(r_{j,t+1} \varepsilon t)$$

$$E(Z_{j,t+1} \varepsilon t) = 0$$

حيث أن:

الرمز	التفسير
$r_{j,t+1}$	العائد المتوقع من السهم z في الفترة $t+1$
$(Z_{j,t+1} \varepsilon t)$	العائد المتوقع من السهم z في الفترة $t+1$ في ظل شرط εt
$Z_{j,t+1}$	العوائد غير العادية علي السهم z في الفترة $t+1$
εt	مجموعة من المعلومات من المفترض أن تنعكس بشكل كامل في الفترة t

رابعًا: نموذج سعر السهم Price Model:

يعتبر سعر السهم هو القيمة المكافئة لحقوق ملكية الشركة والتزاماتها. والتقلبات في أسعار الأسهم تحدث نتيجة الزيادة أو النقصان في العرض والطلب من وقت لآخر. حيث ترتفع أسعار الأسهم عندما يكون الطلب أكبر من العرض، وتنخفض الأسعار عندما ينخفض الطلب بينما يزداد العرض. ويفترض هذا النموذج كفاءة سوق الأوراق المالية ويتم قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وفقاً للمعادلة التالية:

$$P_n t = \sum D = \{\alpha_0 + \alpha_1 BVPS_n t = \varepsilon_n\}$$

حيث أن:

الرمز	التفسير
P_{nt}	سعر اقبال السهم نهاية السنة المالية t
$\sum$	حاصل جمع تأثير جميع متغيرات النموذج معاً.
α_0	المقدار الثابت للنموذج.
$BVPS_{nt}$	نصيب السهم من صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية
EPS_t	ربحية السهم n نهاية السنة t
α_1	معامل الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة بين نصيب السهم وسعر السهم
α_2	معامل الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة بين ربحية السهم وسعر السهم
ε_n	الخطأ العشوائي للنموذج

يفترض هذا النموذج أن سوق الأوراق المالية البورصة^(*) يتصف بالكفاءة، وبالتالي يحقق نتائج غير دقيقة في حالة عدم الكفاءة التامة لسوق الأوراق المالية، وأن استخدام أحد هذه النماذج وهو لا يتفق مع كفاءة السوق كفاءة تامة قد تؤدي إلى نتائج مضللة.

٧/٢/٦ العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد العوامل المحددة والمؤثرة في المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية من خلال العوامل التي قد تؤثر على أسعار الأسهم، والتي قد تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقوائم المالية، فقد تكون هذه العوامل عوامل خارجية كقوانين أو قواعد من الدولة، ولكنها تؤثر على المنشأة ومن ثم تؤثر على القوائم المالية، من حيث الممارسات المحاسبية وكيفية وتوقيت تطبيق المعايير المحاسبية، ومدى الالتزام بالآليات وقواعد حوكمة الشركات. ودور المراجعة الداخلية والخارجية في المنشآت.

كما قد تؤثر هذه العوامل على عمليات الاستثمار مثل القوانين المنظمة لعمليات التداول فيسوق المال وقوانين حماية المستثمر. وبالتالي قد تؤثر هذه العوامل على أسعار الأسهم، وبذلك يمكن القول إن إطار إعداد القوائم المالية في المنشآت والذي يتمثل في معايير المحاسبة التي تطبقها المنشأة تعد من العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ومن الجدير بالذكر أن معظم دول العالم حالياً تسعى لتبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS. ومن المعقول أن يؤثر هذا التبني على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، فقد استنتجت دراسة (Krismiaji and Surifah, 2020: 191-196) أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تحسنت بعد تبني معايير التقرير المالي الدولي.

بينما توصلت دراسة (El-Diftar and Elkalla, 2019:522) إلى أن هناك علاقة عكسية بين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وتبني معايير التقرير المالي الدولي، حيث انخفضت هذه المقدرة بعد تبني هذه معايير. أما دراسة (Roca, 2021:166) فلقد توصلت إلى أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لم تتأثر بتبني معايير التقرير المالي الدولي وقد يرجع اختلاف نتائج الدراسات إلى اختلاف البيئة والعوامل المحيطة بكل دراسة.

(*) سوق الأوراق المالية: عبارة عن مجموعة من البورصات التي تتم فيها معاملات إصدار وشراء وبيع الأوراق المالية أو هو المكان الذي يجتمع فيه سماسرة الأوراق المالية والتجار لشراء وبيع الأوراق المالية.
* البورصة: تُعرف بأنها سوق التداول المنظم أو السوق الثانوية، أي المكان أو المنصة الذي يجتمع فيه المستثمرون لشراء وبيع الأوراق المالية مثل أسهم الشركات المساهمة ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة والسندات أثناء أوقات محددة تسمى جلسات التداول تحت إشراف الجهات الرقابية والتنظيمية في الدولة ويحدد السعر فيها بشفافية تامة من خلال قوى العرض والطلب.

ويعد التزام الشركة بقواعد وآليات حوكمة المنشآت من العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على المقدرة القيمية للمعلومات المحاسبية فقد توصلت دراسة (Krismiaji and Surifah, 2020:197) إلى أن المنشآت التي لديها درجة عالية من الالتزام بحوكمة المنشآت لديها معلومات محاسبية ذات مقدرة تقييمية.

في حين دعمت دراسة (Alawaqleh, Q. A., 2020: 23-27) هذه النتيجة، والتي توضح أن هناك علاقة إيجابية بين فاعلية حوكمة الشركات من حيث خصائص مجلس الإدارة المرتبطة بعددهم وعدم الازدواجية بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وبين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ومما سبق يتضح أن أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية هما:

١- تبني الشركة لمعايير التقرير المالي الدولي.

٢- والالتزام بحوكمة المنشآت.

وبالنسبة للعوامل الداخلية والتي قد تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فيمكن بلورتها في العوامل التي تنعكس على القوائم المالية.

ومن هذه الخصائص التشغيلية للمنشأة مثل حجم المنشأة وهيكل أصولها وجودة إدارتها وربحية المنشأة (Abdollahi, et al., 2020: 723-734) ودرجة الرفع المالي لديها بالإضافة إلى المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة (Rahman and Liu, 2021:8-11) وأيضاً توزيعات الأرباح وغيرها من العوامل المؤثرة على القوائم المالية ومن ثم على قيمة المنشأة وبالتالي على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

وقد أضافت دراسة (Chen et al., 2020:82-98) بأنها اهتمت بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية واستنتجت أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تزداد بزيادة قابلية هذه المعلومات للمقارنة، وذلك بسبب الاعتماد على المعلومات عند اتخاذ القرارات ومن ثم إنعكاسها الإيجابي على أسعار الأسهم.

ومما سبق يتضح للباحث أن تعدد العوامل المحددة للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ومن المهم معرفة هذه العوامل لأنها ستحدد رد فعل السوق للمعلومات المحاسبية. حيث أوضحت (Rahman and Liu, 2021:22) أن المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تنعكس إيجاباً على رد فعل السوق عند إصدار هذه المعلومات. وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على جودة توقعات المحللين الماليين، الذي بدوره يضيف قيمة لهذه المعلومات (Peixoto and Martins, 2021:167-170)

ومن الجدير بالذكر أن يصعب تجاهل العوامل المرتبطة بعملية المراجعة الداخلية والتي قد تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، حيث إن مراجعة القوائم المالية تعد من العوامل الهامة التي تضيف قيمة للمعلومات المحاسبية ومن ثم تؤثر على رد فعل السوق تجاه هذه المعلومات.

٨/٢/٦ انعكاس دور الإفصاح المحاسبي لمخاطر الأعمال المالية من (مخاطر انتمان، مخاطر سيولة، ومخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية) في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

تزداد أهمية الإفصاح المحاسبي في ذلك القطاع باعتباره أحد القطاعات الحيوية في اقتصاديات أي دولة تمارس دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتباط الأنظمة المصرفية العالمية وتأثرها ببعضها البعض، كما تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي

فيذلك القطاع نظراً للطبيعة الخاصة لذلك القطاع، وذلك لممارسته العديد من الأنشطة المصرفية وتعد بعض تلك الأنشطة، والتي تحتاج إلى المزيد من الوضوح، مثل التعامل في القروض المصرفية، والأدوات المالية وغيرها من الأنشطة الأخرى (AbdElghaffar and Khalil, 2019: 162)، بالإضافة إلى مواجهة ذلك القطاع للعديد من المخاطر، مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر السوق، وغيرها من المخاطر الأخرى، الأمر الذي يستلزم معه مزيداً من الإفصاح والشفافية حول طبيعة تلك المخاطر حتى يتمكن مستخدمو التقارير المالية من تقييم مستوى المخاطر المصرفية بالقطاع المصرفي وكيفية مواجهة تلك المخاطر بالشكل الذي يساعدهم في ترشيد قراراتهم في ظل توافر تلك المعلومات؛ لذا فإن الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي بشكل عام، وعن المخاطر بشكل خاص، يعتبر أحد المرتكزات الرئيسية التي يستند إليها مستخدمو التقارير المالية في اتخاذ العديد من القرارات بالشكل الذي ينعكس على ترشيد قراراتهم وتحقيق مزيد من الاستقرار المالي لذلك القطاع (Hossaein&Mitra, 2022: 536-538).

كما سلطت الأزمة المالية العالمية، في ٢٠٠٨ وما نتج عنها من آثار سلبية على القطاع المصرفي، الضوء بشكل أكبر نحو زيادة الاهتمام بشكل خاص بمخاطر الائتمان والسيولة وأسعار صرف العملات الأجنبية، متطلبات الإفصاح عنها؛ حيث إن هذه المخاطر وقصور الإفصاح عنها كانت من أبرز الأسباب التي ساهمت في تلك الأزمة، وفي ضوء ذلك تزايد الطلب من قبل مستخدمي التقارير المالية نحو مزيد من المعلومات حول المخاطر المصرفية بشكل عام، ومخاطر الائتمان والسيولة بشكل خاص؛ حيث يوفر الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار صرف العملات الأجنبية لمستخدمي التقارير المالية معلومات تمكنهم من تقييم مخاطر الائتمان والسيولة بالمنشأة والتي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي للمنشأة في المستقبل، ومن ثم ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية، وبخاصة المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين (الصائغ والحربي، ٢٠٢٢: ٣٠٥).

كما ترجع أهمية الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى المساهمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وتحسين التنبؤ بالمخاطر النوعية والكمية والعوائد المستقبلية، وترشيد قرارات الاستثمار، وتحسين الشفافية، ودعم انضباط السوق (AbdElghaffar et al., 2019:159)؛ لذا فإن القصور والتضليل في الإفصاح عن تلك المخاطر ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على المستوى المحلي وعلى الصعيد العالمي.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث اهتماماً واضحاً من قبل العديد من الجهات المنظمة لقواعد العمل المصرفي وعلى رأسها لجنة بازل والهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB؛ حيث أولت تلك الجهات اهتماماً واضحاً بموضوع الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي، وبخاصة الإفصاح عن المخاطر، فعلى صعيد لجنة بازل، أصدرت تلك اللجنة عدد من الإصدارات المتوالية التي تهتم بتنظيم العمل المصرفي، ومن أهم تلك الإصدارات بازل III وتعديلاتها؛ حيث أولت تلك الاتفاقية اهتماماً كبيراً لموضوع الإفصاح عن المخاطر في القطاع المصرفي؛ حيث أفردت تلك الاتفاقية ركيزة أساسية، وهي الركيزة الثالثة، والتي تهتم بموضوع انضباط السوق وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بالقطاع المصرفي.

وعلى صعيد الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة يتضح أن هناك اهتماماً واضحاً من قبل واضعي المعايير المحاسبية، وعلى رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من

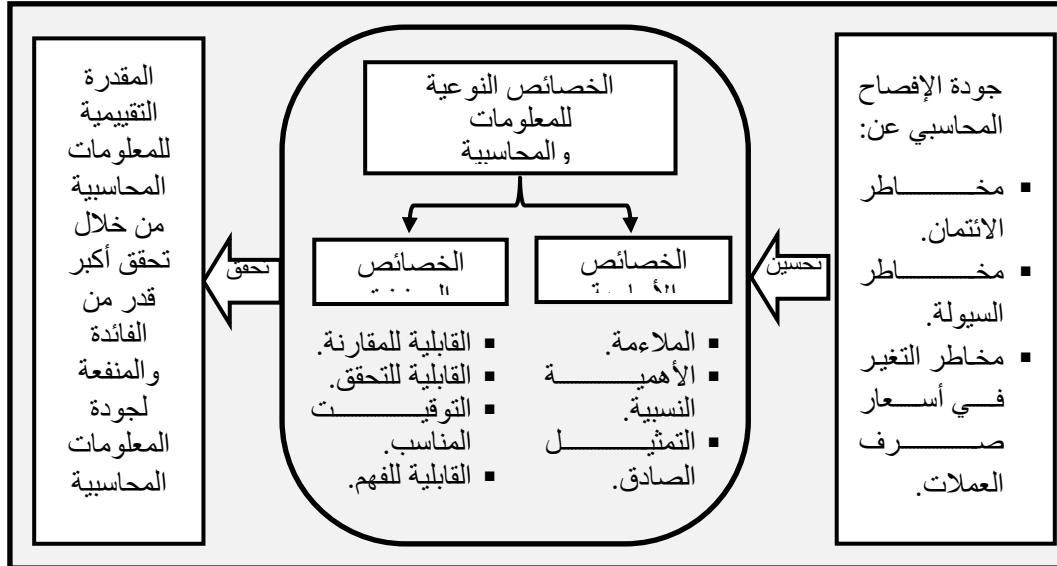
خلال إصداره العديد من المعايير التي تهتم بتنظيم الإفصاح في القطاع المصرفي، وبخاصة الإفصاح عن المخاطر، ومن أبرز تلك المعايير المعيار الدولي (IAS30) الخاص بتنظيم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والذي تم إلغاؤه ليحل محله معيار التقرير المالي الدولي IFRS7 والخاص بالأدوات المالية والإفصاحات ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ الأدوات المالية - الإفصاحات، وكذلك معيار المحاسبة الدولي (LAS 32) "الأدوات المالية العرض"، وكذلك معيار المحاسبة الدولي (TAS32) "الأدوات المالية العرض"، ويقابله المعيار المصري رقم "٢٥" والذي اختص تحديدًا بموضوع العرض للأدوات المالية، بالإضافة إلى معيار التقرير المالي الدولي ٩ IFRS الأدوات "المالية"، ويقابله المعيار المصري رقم ٤٧ - الأدوات المالية من أهم المعايير التي تخص القطاع المصرفي فيما يتعلق بالأدوات المالية، والذي يعتبر بديلاً للمعيار الدولي رقم IAS39 الأدوات المالية، الاعتراف والقياس، وغيرها من المعايير الأخرى، والتي تساهم في تحسين محتوى التقارير المالية وترشيد قرارات المستخدمين.

وترتبط عملية ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية بمستوى جودة ومنفعة المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية، وحتى تكون تلك المقدرة التقييمية للمعلومات ذات جودة عالية ومفيدة يجب أن يتوافر بها مجموعة من الخصائص النوعية، حسبما أشار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية IFRS الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في مارس ٢٠١٨؛ حيث حدد ذلك الإطار مجموعة من الخصائص الأساسية للمعلومات المفيدة، ومجموعة من الخصائص النوعية المعززة، وتتمثل أهم تلك الخصائص الأساسية في أن تكون ملائمة وذات أهمية نسبية، وتعتبر بصدق (التمثيل الصادق) عن العمليات والأحداث الاقتصادية، ويعزز تحقيق تلك الخصائص مجموعة من الخصائص الأخرى التي يجب توافرها، وتتمثل في تلك الخصائص، وهي أن تكون قابلة للمقارنة، مقابلة للتحقق، تصل في التوقيت المناسب، وقابلة للفهم من قبل مستخدمي التقارير المالية (Ramlall, 2018: 25-31).

وانسجاماً مع ذلك يشير (Grassa, et al., 2020: 11) إلى أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يرتبط بمشاركة المنشآت في سوق الأوراق المالية بالالتزام بتقديم معلومات كافية وصادقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بعملياتها أو السوق، لأصحاب المصلحة، ويتفق ذلك مع مبدأ الإفصاح الشامل الذي تستند إليه نظرية المحاسبة، والذي ينص على ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي التقارير المالية صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة، بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة للتوسع في الإفصاح وعدم قصور الإفصاح بالتقارير المالية على المستوي الإلزامي فقط من الإفصاح والاتجاه نحو مزيد من الإفصاح الاختباري لتوفير معلومات تمكن مستخدمي هذه التقارير من تقييم الوضع المالي للمنشأة وغيرها من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات مما يساهم في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية.

وفي ذات السياق يرى الباحث ترابطاً بين مبدأ الإفصاح الشامل وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ حيث يساهم الإفصاح المحاسبي بتوفير معلومات على سبيل المثال عن التنبؤات المستقبلية، مثل التنبؤات المستقبلية للأرباح والتدفقات النقدية وغيرها من المعلومات التي تساهم في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية، كما يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين مستوى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من خلال تعزيز معلومات الإفصاح المحاسبي لخاصية الاكتمال والحياد والخلو من الخطأ، فضلاً عن شمول الإفصاح المحاسبي لكافة المعلومات

وخاصة ذات الأهمية النسبية، كما يُساهم الإفصاح المحاسبي في تعزيز وصول المعلومات في الوقت المناسب وقابلية المعلومات للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم في ظل شمولية الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير المالية، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من الفائدة والمنفعة لهؤلاء المستخدمين، ويوضح الشكل رقم (١٠) علاقة جودة الإفصاح المحاسبي عن: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وتحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:



شكل رقم (٦) يوضح انعكاس دور الإفصاح المحاسبي لمخاطر الأعمال المالية من (مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، مخاطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية – إعداد الباحث).

٣/٦ الدراسة التطبيقية للبحث:

١/٣/٦ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في شركات المساهمة المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٨م إلى ٢٠٢٣م، وقد تم اختيار عينة البحث وفقاً للشروط التالية:

١. تم استبعاد شركات قطاعي البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية، نظراً لاختلاف طبيعة أنشطتها والقواعد الرقابية والحوكومية فيها مقارنة بالمنشآت غير المالية.
 ٢. استمرار قيد وتداول أسهم المنشآت في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة البحث إمكانية الحصول على البيانات السوقية الخاصة بمتغيرات البحث.
 ٣. توافر التقارير المالية وغير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٨م إلى عام ٢٠٢٣م.
 ٤. المنشآت التي تعد تقاريرها المالية في ١٢/٣١ من كل عام.
 ٥. المنشآت التي تعرض تقاريرها المالية بالجنبة المصري.
- وبتطبيق الشروط السابقة، بلغت عينة البحث النهائية (٧٨) شركة غير مالية مقسمة على (٨) قطاعات وبالتالي بلغ عدد المشاهدات (٤٦٨) مشاهدة، ويوضح الجدول رقم (٣) التالي مجتمع وعينة البحث وفقاً للتصنيف القطاعي التالي:

جدول رقم (٣) يوضح مجتمع وعينة البحث وفقاً للتصنيف القطاعي

م	اسم القطاع	شركات العينة	عدد المشاهدات	نسبة المساهمة ^(١) (%)
١	العقارات	٢٥	١٥٠	٣٢.١
٢	اغذية ومشروبات وتبغ	١٤	٨٤	١٨
٣	مواد البناء	٥	٣٠	٦.٤
٤	موارد أساسية	٩	٥٤	١١.٥
٥	رعاية صحية وأدوية	١٠	٦٠	١٢.٨
٦	سياحة وترفيه	٦	٣٦	٧.٧
٧	اتصالات واعلام وتكنولوجيا معلومات	٤	٢٤	٥.١
٨	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥	٣٠	٦.٤
	الإجمالي	٧٨	٤٦٨	١٠٠

٢/٣/٦ مصادر الحصول علي البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية للبحث على البيانات المالية وغير المالية للشركات محل البحث والتي تتمثل في التقارير المالية والمفصح عنها على المواقع التالية:-

١- موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg>

٢- موقع مباشر <https://www.mubasher.info>

٣- موقع Investing <https://www.investing.com>

٣/٣/٦ متغيرات البحث وطرق قياسها: تتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

(أ) المتغير المستقل: مخاطر الأعمال المالية (BR):

اقتصر تناول البحث على قياس مخاطر الأعمال المالية والمفصح عنها ضمن الإيضاحات

المتمة بالتقارير المالية لشركات العينة والموضحة بالجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤) يوضح مؤشر قياس مخاطر الأعمال المالية

م	البند	القياس
١	خطر الائتمان CR Credit Risk	القيمة الدفترية للأصول المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية/ إجمالي الأصول
٢	خطر السيولة LR Liquidity Risk	القيمة الدفترية للالتزامات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية/ إجمالي الأصول
٣	خطر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية FCR Foreign Currency Risk	القيمة المعادلة بالجنيه المصري لفائض (عجز) التعرض لخطر العملة × ١-

(١) نسبة المساهمة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة × ١٠٠

ولأغراض اختبار دور المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الأعمال المالية، فقد تم احتساب مؤشر المخاطر الاعمال المالية عن طريق:

- إعطاء ترتيب لكل مشاهدة بناءً على الترتيب التصاعدي (ويقصد به الترتيب وفقاً لقيم مخاطر الأعمال المالية المالية) لكل نوع من المخاطر الثلاثة وهي (خطر الائتمان CR, خطر السيولة LR, خطر أسعار صرف العملات الأجنبية FCR).
- حساب متوسط مجموع ترتيب كل مشاهدة للثلاثة أنواع من المخاطر السابق ذكرها.
- حساب مؤشر إجمالي المخاطر باللوغاريتم الطبيعي للمتوسط المحسوب في الخطوة السابقة.

(ب) المتغير التابع: تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (VLAI)

يتمثل المتغير التابع في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس هذا المتغير على النحو الآتي:

أولاً: نموذج السعر:

يعتمد هذا النموذج على اختبار طبيعة العلاقة بين سعر السهم وبين كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم من خلال تحديد انحدار سعر السهم على ربحية السهم والقيمة الدفترية له، ويمكن توضيح نموذج السعر من خلال المعادلة التالية:

$$MVPS_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

الرمز	التفسير
$MVPS_{it}$	سعر السهم للشركة (i) في الفترة (t)
β_0	ثابت نموذج الانحدار
$\beta_1: \beta_2$	معامل ميل نموذج الانحدار
EPS_{it}	ربحية السهم للشركة (i) في الفترة (t)
BV_{it}	القيمة الدفترية للسهم بالشركة (i) في الفترة (t)
ε_{it}	الخطأ المقدر للشركة (i) في الفترة (t)

ثانياً: نموذج العائد:

اعتمدت الدراسة التطبيقية الحالية على اختبار طبيعة العلاقة بين عائد السهم وبين كل من ربحية السهم والتغير في ربحيته، من خلال تحديد انحدار عائد السهم على ربحية السهم والتغير في ربحية السهم، ويمكن توضيح نموذج العائد من خلال المعادلة التالية:

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 \Delta EPS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

الرمز	التفسير
R_{it}	عائد السهم للشركة (i) في الفترة (t)
β_0	ثابت نموذج الانحدار
$\beta_1: \beta_2$	معامل ميل نموذج الانحدار
EPS_{it}	ربحية السهم للشركة (i) في الفترة (t)
ΔEPS_{it}	التغير في ربحية السهم للشركة (i) في الفترة (t)
ε_{it}	الخطأ المقدر للشركة (i) في الفترة (t)

ويمكن تقييم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، من خلال القوة التفسيرية لنموذج الانحدار (R^2) ، ومعامل استجابة ربحية السهم الذي يعبر عنه بإجمالي معاملي ميل الانحدار لربحية السهم والتغير في ربحيته (β_2, β_1) ؛ حيث تشير القوة التفسيرية (R^2) إلى مدى قدرة أرقام ربحية السهم في تفسير عوائد الأسهم، بينما يشير معامل استجابة ربحية السهم إلى متوسط التغير في العوائد المرتبطة بتغيير جنيته واحد في ربحيته.

(ج) المتغيرات الرقابية:

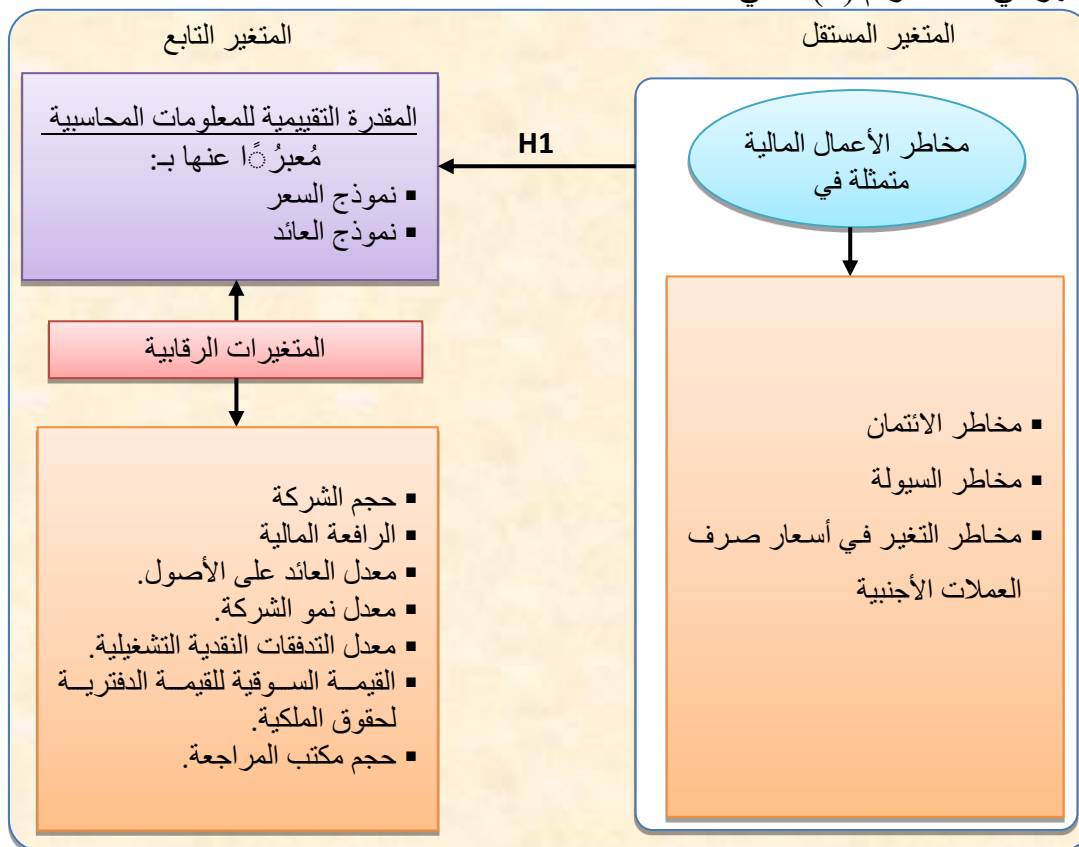
تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل أو المتغيرات المؤثرة علي المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويوضح الجدول رقم (٥) أهم هذه المتغيرات الرقابية وكيفية قياسها في ضوء الدراسات السابقة وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٥) يوضح المتغيرات الرقابية وطريقة قياسها

الرمز	المتغير	طريقة القياس
SIZE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (عبدالحليم وسرور، ٢٠٢٣؛ وهدان، ٢٠١٨؛ Chen, et al., 2019; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2016).
LEV	الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات في نهاية العام/ إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (وهدان، ٢٠١٨؛ Gamayuni, 2016; Chen, et al., 2016; Hassanein, et al., 2018).
ROA	معدل العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول في نهاية العام، قياساً على: (عبدالحليم والعوادلي، ٢٠٢٤؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2019; Hassanein, et al., 2016).
GROTH	معدل نمو الشركة	الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية في السنة الحالية والسنة السابقة مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق الملكية في السنة السابقة، قياساً على: (Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019).
CFO	معدل التدفقات النقدية التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ إجمالي الأصول، قياساً على: (عبدالحليم، ٢٠٢٠؛ Gamayuni, 2018; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019).
MTB	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية	القيمة السوقية / القيمة الدفترية لحقوق الملكية، قياساً على: (عبدالحليم وسرور، ٢٠٢٣؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Hassanein, et al., 2019).
BIG4	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا تمت مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى أو صفر بخلاف ذلك، قياساً على: (عبدالحليم وآخرون، ٢٠٢٥؛ Chen, et al., 2016; Filsaraei, et al., 2016; Gamayuni, 2018).

٤/٣/٦ نموذج الدراسة التطبيقية:

بناءً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهدافه وفروضه، حاول الباحث تطوير نموذج قياس أثر المراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة على مخاطر الأعمال المالية، كما استخدم الباحث بعض المتغيرات الرقابية التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات، كما يظهر في الشكل رقم (٦) التالي:



شكل رقم (٦) يوضح إطار البحث ونموذج العلاقة بين المتغيرات

في ضوء ما سبق يُمكن صياغة نموذج الدراسة التطبيقية على النحو الآتي:
جدول رقم (٦) يوضح نموذج الدراسة التطبيقية للبحث

م	التوصيف الإحصائي لنموذج البحث	هدف البحث
٣	$VLAI = \beta_0 + \beta_1 BV + \beta_2 EPS + \beta_3 CR + \beta_4 LR + \beta_5 FCR + \beta_6 SIZE + \beta_7 LEV + \beta_8 ROA + \beta_9 GROTH + \beta_{10} MTB + \beta_{11} CFO + \beta_{12} BIG4 + \epsilon$ $R = \beta_0 + \beta_1 BV + \beta_2 EPS + \beta_3 CR + \beta_4 LR + \beta_5 FCR + \beta_6 SIZE + \beta_7 LEV + \beta_8 ROA + \beta_9 GROTH + \beta_{10} MTB + \beta_{11} CFO + \beta_{12} BIG4 + \epsilon$	اختبار تأثير مخاطر الأعمال المالية على تحسين المقدرة التقييمية (VLAI) للمعلومات المحاسبية

٤/٦ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فرض البحث:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:-

١/٤/٦ الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

يوضح الجدول رقم (٧) التالي الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث كما يلي:

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Max	Min	Std. Dev.	Mean	Obs	Variable	تفسير المتغير
1250	.03	79.59	18.377	468	MVPS	السعر السوقي للسهم
8.579	-.85	.98	.307	468	R	عائد السهم
746.835	-	50.159	16.123	468	BV	القيمة الدفترية للسهم
299.174	-	24.793	1.498	468	EPS	ربحية السهم
163.439	-	27.013	-1.165	468	CHEPS	التغير في ربحية السهم Δ
.896	0	.201	.313	468	CR	مخاطر الائتمان
.995	0	.204	.281	468	LR	مخاطر السيولة
.455	-.496	.054	.003	468	FCR	مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية
26.813	17.196	2.038	21.185	468	SIZE	حجم الشركة
3.177	.006	.284	.497	468	LEV	الرافعة المالية
.377	-1.316	.109	.041	468	ROA	العائد على الأصول
52.615	-.92	4.77	1.042	468	GROTH	معدل نمو الشركة
85.54	-26.19	4.953	1.33	468	MTB	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية
.563	-1.01	.118	.044	468	CFO	معدل التدفقات النقدية
الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتقطعة						
Cum.	Percent	Freq.	Big4			
66.880	66.880	313	0			
100.000	33.120	155	1			
100.000		468	Total			

وتظهر نتائج الإحصاء الوصفي، كما هو موضح في الجدول رقم (٧)، أنه:

- بلغ متوسط السعر السوقي للسهم على مستوى شركات العينة (18.377)، بمدى يتراوح بين (0.03) و(1250)، وانحراف معياري (79.57)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في أسعار الأسهم بين تلك الشركات.
- بلغ متوسط عائد السهم على مستوى شركات العينة (0.307)، ومدى يتراوح بين

- (0.85-) و(8.579)، وانحراف معياري (0.98)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في عائد الأسهم بين تلك الشركات.
 - بلغ متوسط القيمة الدفترية للسهم على مستوى شركات العينة (16.123)، وبمدى يتراوح بين (-319.903) و(746.835)، وانحراف معياري (50.159)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في القيمة الدفترية للسهم بين تلك المنشآت.
 - بلغ متوسط ربحية السهم على مستوى شركات العينة (1.498)، وبمدى يتراوح بين (-347.452) و(299.174)، وانحراف معياري (24.793)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في ربحية السهم بين تلك المنشآت.
 - بلغ متوسط التغير في ربحية السهم على مستوى شركات العينة (-1.165)، وبمدى يتراوح بين (-398.378) و(163.439)، وانحراف معياري (27.013)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في التغير في ربحية السهم بين تلك المنشآت.
 - بلغ متوسط مخاطر الائتمان على مستوى شركات العينة (0.313)، وبمدى يتراوح بين (0) و(0.896)، وانحراف معياري (0.201)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في مخاطر الائتمان بين تلك المنشآت.
 - بلغ متوسط مخاطر السيولة على مستوى شركات العينة (0.281)، وبمدى يتراوح بين (0) و(0.995)، وانحراف معياري (0.204)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في مخاطر السيولة بين تلك المنشآت.
 - بلغ متوسط مخاطر العملة الأجنبية على مستوى شركات العينة (0.003)، وبمدى يتراوح بين (-0.496) و(0.455)، وانحراف معياري (0.054)، مما يدل على أن هناك تبايناً كبيراً في مخاطر الائتمان بين تلك المنشآت.
- وبناءً على ما سبق، يشير التباين لكل المتغيرات إلى وجود اختلاف بين المنشآت حول تعرضها لمخاطر الأعمال، والذي قد يؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.
- ٦/٤/٢ التوزيع الطبيعي للمتغيرات المتصلة
- لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، قام الباحث بفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار Shapiro-Wilk W test، ووفقاً لذلك فإن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار ($Prob > z$) أكبر من (0.05)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار مدى تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي:
- جدول رقم (٨) نتائج اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	z	Prob>z
MVPS	468	0.184	258.675	13.315	0.000
R	468	0.611	123.266	11.538	0.000
BV	468	0.341	208.781	12.801	0.000
EPS	468	0.162	265.560	13.378	0.000
CHEPS	468	0.136	273.766	13.451	0.000
CR	468	0.964	11.468	5.847	0.000
LR	468	0.949	16.183	6.672	0.000
FCR	468	0.550	142.469	11.885	0.000

0.000	4.467	6.449	0.980	468	SIZE
0.000	8.357	32.682	0.897	468	LEV
0.000	10.639	84.694	0.733	468	ROA
0.000	13.125	238.991	0.246	468	GROTH
0.000	13.045	231.133	0.271	468	MTB
0.000	8.940	41.683	0.868	468	CFO
متغير وهمي 1 / 0					Big 4

يتضح للباحث من الجدول رقم (٩) أن قيم المعنوية $z > Prob$ أقل من (0.05) لجميع المتغيرات، مما يشير إلى عدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، إلا أن حجم العينة محل الدراسة أكبر من (30) مفردة؛ حيث بلغ عدد المشاهدات (468) مشاهدة؛ وعلى ذلك فلا يوجد تأثير لعدم تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي على مدى دقة نماذج الدراسة، أما حجم مكتب المراجعة فهو متغير وهمي لا يخضع لاختبار تبعية التوزيع الطبيعي.

٣/٤/٦ التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث:

اعتمدت الدراسة في اختبار فروضها الأربعة على النماذج الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات الزمنية المتقطعة Panel Data باستخدام البرنامج الإحصائي Stata/IC 15، والتي تجمع بين أسلوب البيانات القطاعية Cross sectional Data وبين أسلوب بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data، ويتم ذلك من خلال تطبيق الخطوات التالية:

- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، لتحديد التأثير المقدر، وتقييم جودة وصلاحيته النموذج المقدر؛ حيث تقوم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS على عدد من الافتراضات، وإذا ما تحققت هذه الافتراضات يتم الحصول على تقديرات غير متحيزة ومتسقة وكفوءة (أقل تبايناً مقارنة بالطرق الأخرى). وعلى ذلك فإن مخالفة واحد أو أكثر منها سيؤدي إلى الوصول لنتائج لا تتناسب مع البيانات الأصلية للنموذج؛ ولذا فإن استخدام النموذج المقدر للوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ قد يُعطي نتائج مُضللة يترتب عليها قرارات مالية خاطئة، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إدخال تعديلات مهمة على النموذج المقدر، أو استخدام طرق إحصائية أخرى أكثر دقة. وتتمثل المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير في: مشكلة التداخل الخطي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات تباينات حد الخطأ، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.

وبناءً على ما سبق، تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) أحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل، والتي تتمثل في مشكلة التداخل الخطي، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات تباينات حد الخطأ، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.

هذا وقد تم قياس متغيرات الدراسة، والمتمثلة في اختبار تأثير مخاطر الأعمال المالية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، ويكون لزاماً على الباحث قياس المتغيرات على النحو الآتي:

أولاً: قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية:

لقياس تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS بالاعتماد على نموذج السعر، كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدّر، فقد تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحيّة، وهي استخدام اختبار مُعامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الأزواج الخطّي المتعدد Multicollinearity، بحيث إذا زادت قيمة VIF لمتغير مستقلّ معين عن القيمة (10) يعني ذلك تسبّب هذا المتغير في مشكلة أزواج خطّي. ولإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث إنه إذا كانت نتائج اختبار Wooldridge أكبر من 0.05، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وكذلك اختبار White's Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity؛ حيث إذا كانت $\text{Prob} > \chi^2$ أقل من 0.05 معني ذلك وجود المشكلة، وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه، تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data حيث إن حد الخطأ لا يتبع للتوزيع الطبيعي إذا كانت $\text{Prob} > z$ أقل من 0.05 والعكس صحيح. وتوضح الجداول التالية نتائج تلك الاختبارات:

جدول رقم (٩) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بنموذج السعر باستخدام OLS

Sig	Interval	[95%]Conf	p- value	t- value	St.Err.	Coef.	MVPS
***	1.024	.726	0.000	11.52	.076	.875	BV
***	-.569	-1.173	0.000	-5.67	.154	-.871	EPS
	12.333	-1.186	.106	1.62	3.44	5.573	Constant

79.590	SD dependent var	18.377	Mean dependent var
468	Number of obs	0.222	R-squared
0.000	Prob > F	66.445	F-test
5324.697	Bayesian crit. (BIC)	5312.251	Akaike crit. (AIC)
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

جدول رقم (١٠) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
 $F(1, 77) = 179.407$
 $\text{Prob} > F = 0.0000$

جدول رقم (١١) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	
.73	1.37	BV
.73	1.37	EPS
—	1.37	Mean VIF

في ضوء نتائج الجدول رقم (١٠)، يتم رفض الفرضية الصفرية، وهى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أقل من 0.05، ووفقاً لاختبار معامل تضخم التباين الموضح بجدول رقم (١١)، انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10)؛ وعلى هذا لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity.

جدول رقم (١٢) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

White's test for Ho: homoskedasticity against Ha: unrestricted heteroskedasticity chi2(5) = 16.38 Prob > chi2 = 0.0059 Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
p	Df	chi2	Source
0.006	5	16.380	Heteroskedasticity
0.421	2	1.730	Skewness
0.289	1	1.120	Kurtosis
0.014	8	19.230	Total

جدول رقم (١٣) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.000	12.915	218.895	0.309	468	Residuals

بينما يتضح للباحث من نتائج اختبار White's Test، في الجدول رقم (١٢) وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي؛ حيث كانت $\text{Prob} > \text{chi}2$ أقل من 0.05. ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data، كما تبين أيضاً أن حد الخطأ لا يتبع للتوزيع الطبيعي؛ حيث كانت $\text{Prob} > z$ أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول رقم (١٣).

ولمعالجة مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لحد الخطأ وعدم تبعيته للتوزيع الطبيعي تم تقدير النموذج مرة أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والوصول لنتائج أكثر دقة للنموذج المقدر، ويوضح الجدول رقم (١٤) نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (١٤) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بنموذج السعر باستخدام FGLS

Sig	Interval	[95% Conf]	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	MVPS
***	.646	.471	0.000	12.51	.045	.559	BV
**	.989	.078	.022	2.29	.232	.533	EPS
***	3.198	1.999	0.000	8.50	.306	2.598	Constant

79.590	SD dependent var	18.377	Mean dependent var
366.598***	Chi-square	468	Number of obs
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

يتضح للباحث من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل؛ حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (366.598) عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.222)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (22.2%) من التغيرات في السعر السوقي للسهم (المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية).
 - وجود تأثير إيجابي ومعنوي (مستوى معنوية ٥% فأقل) لكل من (القيمة الدفترية للسهم BV، ربحية السهم EPS) على السعر السوقي للسهم.
- وبناءً على ذلك تكون معادلة خط الانحدار، وفقاً لنموذج FGLS regression، كما يلي:

$$MVPS = 2.598 + 0.559 BV + 0.533 EPS$$

كما تم إعادة قياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية باستخدام نموذج العائد كما هو موضح بالجدول رقم (١٥).

ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحية، وهي: استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، وإجراء اختبار Wooldridge Test؛ للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وكذلك اختبار White's Test؛ للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity، وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه. تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data. وتوضح الجداول التالية نتائج تلك الاختبارات:

جدول رقم (١٥) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بنموذج العائد باستخدام OLS

Sig	Interval	[95% Conf]	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	MVPS
	.006	-.002	.271	1.10	.002	.002	EPS
	.004	-.002	.576	0.56	.002	.001	CHEPS
***	.395	.216	0.000	6.71	.045	.305	Constant

0.980	SD dependent var	0.307	Mean dependent var
468	Number of obs	0.003	R-squared
0.462	Prob > F	0.773	F-test
1325.552	Bayesian crit. (BIC)	1313.106	Akaike crit. (AIC)
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

جدول رقم (١٦) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 77) = 3.404
Prob > F = 0.0689

جدول رقم (١٧) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	
1	1	CHEPS
1	1	EPS
-	1	Mean VIF

في ضوء نتائج الجدول رقم (١٦)، يتم قبول الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، ووفقاً لاختبار معامل تضخم التباين الموضح بجدول رقم (١٧) انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10)؛ وعلى هذا لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity.
كما يتضح من نتائج اختبار White's Test، في الجدول رقم (١٦) عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي؛ حيث كانت χ^2 Prob > أكبر من 0.05. ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data تبين أيضاً أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت z Prob > أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدولان التاليان:

جدول رقم (١٨) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

White's test for H_0 : homoskedasticity
against H_a : unrestricted heteroskedasticity
 $\chi^2(5) = 4.42$
 $\text{Prob} > \chi^2 = 0.4901$
Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test

p	df	chi2	Source
0.490	5	4.420	Heteroskedasticity
0.053	2	5.870	Skewness
0.057	1	3.610	Kurtosis
0.084	8	13.910	Total

جدول رقم (١٩) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	z	V	W	Obs	Variable
0.000	13.185	245.036	0.227	468	Residuals

ولمعالجة مشاكل عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي، تم تقدير النموذج مرة أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares (GLS) كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والوصول إلى نتائج أكثر دقة للنموذج المقدر، ويوضح الجدول رقم (٢٠) التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول رقم (٢٠) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لقياس المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بنموذج العائد باستخدام FGLS

Sig	Interval	[95% Conf]	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	MVPS
***	.003	0	.01	2.585	.001	.002	EPS
	.003	-.002	.866	.168	.001	.0002	CHEPS
***	.263	.167	0.000	8.726	.025	.215	Constant

0.980	SD dependent var	0.307	Mean dependent var
6.737***	Chi-square	468	Number of obs
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

يتضح للباحث من الجدول رقم (٢٠) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل؛ حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (6.737) عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01)؛ وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج/يتضح أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.003)، مما

يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.3%) من التغيرات في عائد السهم (المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية).

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي (مستوى معنوية ٥% فأقل) لربحية السهم EPS على عائد السهم.
- كما لا يوجد تأثير للتغير في ربحية السهم على عائد السهم، وبناءً على ذلك تكون معادلة خط الانحدار، وفقاً لنموذج FGLS regression كما يلي:

$$R = 0.215 + 0.002 \text{ EPS} + 0.0002 \text{ CHEPS}$$

٤/٤/٦ نتائج اختبار فرض البحث التطبيقي:

لاختبار مدى صحة فرض البحث، القائل: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الأعمال المالية على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية"، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، كما هو موضح بالجدول رقم (٢١) التالي:

جدول رقم (٢١)

نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مخاطر الأعمال على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي تم قياسها بنموذج السعر باستخدام نموذج OLS

Sig	Interval]	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err.	Coef.	MVPS
***	1.029	.812	0.000	16.72	.055	.92	BV
***	-.744	-1.18	0.000	-8.67	.111	-.962	EPS
	7.891	-	.181	-1.34	12.594	-	CR
	12.145	-	.26	-1.13	14.489	-	LR
	-122.508	-	.413	-0.82	43.995	-	FCR
	2.679	-3.589	.775	-0.29	1.595	-.455	SIZE
***	71	20.033	0.000	3.51	12.968	45.516	LEV
*	100.87	-7.092	.089	1.71	27.468	46.889	ROA
***	2.773	.685	.001	3.26	.531	1.729	GROTH
***	10.455	8.402	0.000	18.05	.522	9.428	MTB
*	6.538	-	.099	-1.66	21.108	-	CFO
	10.021	-	.85	-0.19	5.643	-1.069	Big4
	47.208	-	.679	-0.41	30.429	-	Constant
79.590		SD dependent var		18.377		Mean dependent	

			var
468	Number of obs	0.622	R-squared
0.000	Prob > F	62.350	F-test
5048.718	Bayesian crit. (BIC)	4994.788	Akaike crit. (AIC)
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1			

ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدّر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحيّة، وهي: استخدام اختبار مُعامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للبحث لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity، وإجراء اختبار Wooldridge Test للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وكذلك اختبار White's Test للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity؛ وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data. وتوضح الجداول التالية نتائج تلك الاختبارات:

جدول رقم (٢٢) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 77) = 7.070
Prob > F = 0.0095

يتضح للباحث من نتائج الجدول رقم (٢١)، رفض الفرضية الصفرية، وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أقل من 0.05، ووفقاً لاختبار معامل تضخم التباين الموضح بجدول رقم (٢٢) انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10)؛ وعلى هذا لا تعاني المتغيرات المستقلة للبحث من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearity.

جدول رقم (٢٣)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	Variable
.388	2.578	LEV
.498	2.006	SIZE
.583	1.716	ROA
.604	1.655	LR
.69	1.449	BV
.695	1.439	EPS
.745	1.343	Big4
.786	1.272	MTB
.818	1.222	CR
.82	1.22	GROTH

.855	1.169	CFO
.917	1.09	FCR
—	1.513	Mean VIF

يتضح للباحث من نتائج اختبار White's Test، في الجدول رقم (٢١) وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبواقي؛ حيث كانت $\text{Prob} > \chi^2$ أقل من 0.05؛ ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data تبين أيضاً أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت $\text{Prob} > z$ أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٤) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

White's test for H_0 : homoskedasticity against H_a : unrestricted heteroskedasticity $\chi^2(88) = 461.73$ $\text{Prob} > \chi^2 = 0.0000$ Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
p	df	χ^2	Source
0.000	88	461.730	Heteroskedasticity
0.000	12	81.510	Skewness
0.063	1	3.450	Kurtosis
0.000	101	546.700	Total

جدول رقم (٢٥) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.000	12.571	189.615	0.402	468	Residuals

ولمعالجة مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لحد الخطأ وعدم تبعيته التوزيع الطبيعي، تم تقدير النموذج مرة أخرى، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares، كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل والوصول إلى نتائج أكثر دقة للنموذج المقدر، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث التطبيقي:

جدول رقم (٢٦) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مخاطر الأعمال علي تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي تم قياسها بنموذج السعر باستخدام نموذج FGLS

Sig	Interval]	[95% Conf	p- value	t- value	St.Err.	Coef.	MVPS
***	.44	.342	0.000	15.722	.025	.391	BV
***	-.279	-.443	0.000	-8.597	.042	-.361	EPS
***	-5.543	- 30.035	.004	-2.847	6.248	-17.789	CR
	14.718	- 14.083	.966	.043	7.347	.318	LR
**	-96.656	-12.85	.01	-2.561	21.38	-54.753	FCR
	2.246	-1.452	.674	.421	.943	.397	SIZE
***	41.3	14.676	0.000	4.121	6.792	27.988	LEV
***	65.574	19.279	0.000	3.592	11.81	42.427	ROA
***	1.335	.472	0.000	4.104	.22	.903	GROTH
***	6.466	5.512	0.000	24.596	.243	5.989	MTB
***	-9.105	- 40.029	.002	-3.114	7.889	-24.567	CFO
	2.228	-9.372	.227	-1.207	2.959	-3.572	Big4
	18.819	- 52.708	.353	-.929	18.247	-16.945	Constant
79.590		SD dependent var			18.377	Mean dependent var	
923.012***		Chi-square			468	Number of obs	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

يتضح للباحث من الجدول رقم (٢٧) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل؛ حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (923.12) عند مستوى ثقة (99%)، وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، نجد أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.622)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (62.2%) من التغيرات فيالسعر السوقي للسهم مقيساً، وتشير الزيادة فيقيمةمعامل التحديد إلى أن الإفصاح عن مخاطر الأعمال قد ساهم في زيادة تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي (مستوى معنوية ١% فأقل) لكل من: (القيمة الدفترية للسهم BV، الرافعة المالية LEV، معدل العائد على الأصول ROA، معدل نمو الشركة GROTH، والقيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية MTB) على السعر السوقي للسهم.
- يوجد تأثير سلبي ومعنوي لكل من: (ربحية السهم EPS، مخاطر الائتمان CR، مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية FCR، ونسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول CFO) على السعر السوقي للسهم.

- كما لا يوجد تأثير لكل من (حجم الشركة SIZE، مخاطر السيولة LR، وحجم مكتب المراجعة Big4) على السعر السوقي للسهم.
وبناءً على ذلك، تكون معادلة خط الانحدار، وفقاً لنموذج FGLS regression، كما يلي:

$$MVPS = -16.945 + 0.391 BV - 0.361EPS - 17.789 CR + 0.318 LR - 54.753 FCR + 0.397SIZE + 27.988 LEV + 42.427 ROA + 0.903 GROTH + 5.989 MTB - 24.567 CFO - 3.572 BIG4$$

كما تم إعادة اختبار فرض البحث التطبيقي باستخدام مقياس بديل للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وهو نموذج العائد كما هو موضح بالجدول رقم (٢٨) التالي:
جدول رقم (٢٨) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مخاطر الأعمال على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي تم قياسها بنموذج العائد باستخدام نموذج OLS

Sig	Interval]	[95% Conf	p- value	t- value	St.Err.	Coef.	R
	.005	-.002	.335	0.97	.002	.002	EPS
	.004	-.002	.654	0.45	.002	.001	CHEPS
	.28	-.618	.459	-0.74	.229	-.169	CR
	.582	-.462	.822	0.23	.266	.06	LR
***	-.018	-.106	.006	-2.77	.022	-.062	FCR
***	-.021	-.134	.007	-2.70	.029	-.078	SIZE
*	.907	-.021	.061	1.88	.236	.443	LEV
**	2.008	.023	.045	2.01	.505	1.016	ROA
***	.092	.054	0.000	7.50	.01	.073	GROTH3
	.014	-.025	.585	-0.55	.01	-.005	MTB
	.531	-.975	.562	-0.58	.383	-.222	CFO
	.067	-.338	.189	-1.31	.103	-.135	Big4
***	2.796	.622	.002	3.09	.553	1.709	Constant
0.980		SD dependent var		0.307		Mean dependent var	
468		Number of obs		0.168		R-squared	
0.000		Prob > F		7.675		F-test	
1302.323		Bayesian crit. (BIC)		1248.393		Akaike crit. (AIC)	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

ولتحديد جودة وصلاحيّة النموذج المقدّر، تم إجراء العديد من اختبارات الصلاحيّة، وهي: استخدام اختبار مُعامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد

Multicollinearity، اختبار Wooldridge Test ؛ للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وكذلك اختبار White's Test؛ للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity؛ وللتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه تم إجراء اختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data. وتوضح الجداول التالية نتائج تلك الاختبارات:

جدول رقم (٢٧) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Wooldridge test

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 77) = 1.607

Prob > F = 0.2088

جدول رقم (٢٨)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)

1/VIF	VIF	
.391	2.56	LEV
.509	1.964	SIZE
.575	1.738	ROA
.601	1.665	LR
.718	1.393	MTB
.748	1.338	Big4
.818	1.223	GROTH
.83	1.205	CR
.858	1.166	FCR
.867	1.154	CFO
.958	1.044	CHEPS
.962	1.039	EPS
-	1.457	Mean VIF

يتضح للباحث من الجدول رقم (٢٩)، يتم قبول الفرضية الصفرية، وهي عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي Autocorrelation؛ حيث كانت نتائج اختبار Wooldridge Test أكبر من 0.05، ووفقاً لاختبار معامل تضخم التباين الموضح بجدول رقم (٣٠) انخفضت قيمة VIF لكل متغير مستقل عن (10)؛ وعلى هذا لا تعاني المتغيرات المستقلة للدراسة من مشكلة الأزواج الخطي المتعدد Multicollinearity.

جدول رقم (٢٩) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار White's test

White's test for Ho: homoskedasticity against Ha: unrestricted heteroskedasticity chi2(89) = 143.82 Prob > chi2 = 0.0002 Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test			
P	Df	chi2	Source
0.000	89	143.820	Heteroskedasticity
0.172	12	16.450	Skewness
0.069	1	3.310	Kurtosis
0.000	102	163.580	Total

جدول رقم (٣٠)

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Shapiro-Wilk W test

Prob>z	Z	V	W	Obs	Variable
0.000	11.735	133.800	0.578	468	Residuals

يتضح للباحث من نتائج اختبار White's Test، في الجدول رقم (٢٩)، وجود مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity للبقايا؛ حيث كانت $\text{Prob} > \text{chi2}$ أقل من 0.05؛ ووفقاً لاختبار Shapiro-Wilk W Test for Normal Data تبين أيضاً أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت $\text{Prob} > z$ أقل من 0.05، وهذا ما أوضحه الجدول رقم (٣٠).

ولمعالجة مشاكل عدم ثبات التباين لحد الخطأ وعدم تبعيته للتوزيع الطبيعي، تم تقدير النموذج مرة أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS)، كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل، والوصول إلى نتائج أكثر دقة للنموذج المقدر، ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرض الثالث:

جدول رقم (٣١) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير مخاطر الأعمال على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية والتي تم قياسها بنموذج العائد باستخدام نموذج FGLS

Sig	Interval	[95% Conf	p-value	t-value	St.Err	Coef.	R
**	.007	.001	.014	2.46	.002	.004	EPS
	.002	-.003	.487	-0.69	.001	-.001	CHEPS
	.139	-.235	.614	-0.50	.095	-.048	CR
	.319	-.137	.433	0.78	.116	.091	LR
***	-.046	-.08	0.000	-7.34	.009	-.063	FCR
**	-.004	-.061	.025	-2.25	.014	-.032	SIZE
***	.558	.086	.008	2.67	.121	.322	LEV
***	1.262	.192	.008	2.66	.273	.727	ROA
***	.091	.068	0.000	13.12	.006	.079	GROTH

Sig	Interval	[95% Conf	p- value	t- value	St.Err	Coef.	R
	.009	-.026	.343	-0.95	.009	-.009	MTB
	.372	-.426	.895	-0.13	.204	-.027	CFO
***	-.027	-.182	.009	-2.63	.04	-.104	Big4
**	1.2	.109	.019	2.35	.278	.655	Constant
0.980		SD dependent var			0.307	Mean dependent var	
429.181***		Chi-square			468	Number of obs	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

يتضح للباحث من الجدول، رقم (٣١)، السابق ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (429.181)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01)، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية، أما فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للنموذج، يتضح أن قيمة معامل التحديد R-squared تساوي (0.168)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (16.8%) من التغيرات في عائد السهم، وتشير الزيادة في قيمة معامل التحديد إلى أن الإفصاح عن مخاطر الأعمال قد ساهم في زيادة تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.
 - وجود تأثير إيجابي ومعنوي (مستوى معنوية ٥% فأقل) لكل من: (ربحية السهم EPS، الرافعة المالية LEV، معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل نمو الشركة GROTH) على عائد السهم.
 - كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي لكل من: (مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية FCR، حجم الشركة SIZE، وحجم مكتب المراجعة Big4) على عائد السهم.
 - كما لا يوجد تأثير لكل من: (التغير في ربحية السهم CHEPS، مخاطر الائتمان CR، مخاطر السيولة LR، نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول CFO، والقيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية MTB) على عائد السهم.
- وبناءً على ذلك، تكون معادلة خط الانحدار، وفقاً لنموذج FGLS regression، كما يلي:

$$R = 0.655 + 0.004 \text{ EPS} - 0.001 \text{ CHEPS} - 0.048 \text{ CR} + 0.091 \text{ LR} - 0.063 \text{ FCR} - 0.032 \text{ SIZE} + 0.322 \text{ LEV} + 0.727 \text{ ROA} + 0.079 \text{ GROTH} - 0.009 \text{ MTB} - 0.027 \text{ CFO} - 0.104 \text{ BIG4}$$

ووفقاً لما سبق، يتم رفض الفرض الثالث للدراسة، وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الأعمال على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية"، ويتفق هذا مع نتائج كل من: (محمد وآخرون، ٢٠٢٤؛ Carcello, et al., 2022؛ أبو النور، ٢٠٢٤؛ الرشيدي وآخرون، ٢٠٢٤؛ محمد وآخرين، ٢٠٢٥)، بينما يختلف ذلك مع نتائج دراسة كل من (Ali, L, et al., 2022; Ismail, 2022; Nyakamwa, et al., 2023؛ رضوان وآخرون، ٢٠٢٤).

٥/٦ النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الذي قام بها الباحث بشقيه النظري والتطبيقي، يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات البحث التي يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو التالي:

١/٥/٦ - النتائج:

تتضمن النتائج المتعلقة بهدف البحث وتحليل نتائجه واختبار الفرض التطبيقي له من خلال الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بهدف البحث: وتتمثل النتائج من خلال الجدول رقم (٣٢) التالي:

جدول رقم (٣٢) يوضح النتائج المتعلقة بأهداف البحث

م	الهدف	مدى تحقيق الهدف	آلية التنفيذ
١	انعكاس دور مخاطر الأعمال من علاقتها كمخاطر مالية متمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.	تم تحقيق الهدف	من خلال الدراسة التطبيقية لنموذج العائد، ونموذج السعر.
٢	بيان تأثير مخاطر الأعمال المالية من مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.	تم تحقيق الهدف	من خلال الدراسة التطبيقية باستخدام: أ- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ب- تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS
٣	بيان نتائج الدراسة التطبيقية من خلال اختبار فرض البحث.	تم تحقيق الهدف	من خلال الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي لاختبار فرض البحث.

ثانياً: نتائج اختبار فرض البحث من خلال الدراسة التطبيقية:

أظهرت نتائج اختبار فرض البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٣) النتائج المتعلقة بفرض البحث من خلال الدراسة التطبيقية

الفرض	موضوعه	نتيجة الفرض
صيغة الفرض	لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الأعمال المالية على تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.	لم تثبت صحته وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل

٢/٥/٦ التوصيات البحثية المقترحة:

في ضوء نتائج الدراسة يُوصي الباحث بالتوصيات البحثية المقترحة وآليات تنفيذها والجهة المسؤولة عن تنفيذها، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣٤) يوضح التوصيات البحثية المقترحة

م	التوصية	آليات التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
١	ضرورة تحديد وتقييم مخاطر الأعمال المالية والتي تعرقل نجاح منشآت الأعمال، والمستوى المقبول من الخطر وملاءمة الاستجابة لمخاطر الأعمال.	- توفير سجل لمخاطر الأعمال والمستوى المقبول منها. - إنشاء مصفوفة التقدير لمخاطر الأعمال وفقاً لاحتمالات الحدوث. - تحديد وترتيب وتقييم مخاطر الأعمال حسب الأهمية النسبية لها.	- إدارة مخاطر الأعمال. - الإدارة العليا. - لجان الحوكمة.
٢	ضرورة الاهتمام من قبل منشآت الأعمال بإدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في إضفاء الثقة والاطمئنان في البيانات المالية المنشورة لأصحاب المصالح والأسواق المالية وبما يعود على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتبعية على المقدرة التقييمية لها.	- إنشاء وحدة أو إدارة مستقلة لإدارة المخاطر بالمنشآت. - التدريب المستمر للعاملين القائمين على إدارة المخاطر والمراجعين الداخليين. - وضع لوائح تُحدد دور المراجعة الداخلية في عملية إدارة مخاطر الأعمال.	- الإدارة العليا لمنشآت الأعمال. - التطبيق الإلكتروني لتحديد وتقييم المخاطر.
٣	ضرورة أن تتسم المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية والتمثلية في: (الملاءمة، التمثيل الصادق، الأهمية النسبية) بالإضافة إلى الخصائص المعززة وتتمثل في: (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، التوقيت المناسب) لتحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.	- توفير معلومات ذات موثوقية. - إمكانية عرض المعلومات المحاسبية بشفافية ومصداقية تامة.	- قنوات الإعلان المسبقة أو المقروءة. - القوائم المالية. - التقارير المالية.

٣/٥/٦ التوجهات البحثية المستقبلية:

- يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج بوجود العديد من المجالات التي يُمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، أهمها ما يلي:
- ١- أثر الإفصاح عن مخاطر منشآت الأعمال المالية على جودة المساءلة المالية Quality Financial Accountability - دراسة انتقادية وتجريبية.
 - ٢- دور القيمة المضافة من المراجعة الداخلية للبصمة الكربونية Carbon Footprint للشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة انتقادية وتجريبية.
 - ٣- القيمة المضافة من الدور الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية كنشاط مُضيف للقيمة في مجال إدارة مخاطر الاستثمار Investment Risks في الأصول الرقمية المشفرة - دراسة تجريبية.
 - ٤- أثر قياس المقدرة التقييمية لمعلومات أسعار الأسهم لأصول منشآت الأعمال وانعكاسه على قرارات المستثمرين وقيمة المنشأة - دراسة تطبيقية.
 - ٥- القيمة المضافة من الدورين الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر دخول الشركة أسواق جديدة - دليل ميداني تجريبي من مصر.
 - ٦- " المقدرة التقييمية الإضافية للمحتوى المعلوماتي للإفصاح عن مخاطر تقادم المنتج - الدور المعدل للجودة الحقيقية للمراجعة - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"
 - ٧- " اثر الإفصاح عن إدارة مخاطر تقادم المنتج على قيمة الشركة - القطاع الصناعي كمتغير معدل: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"
 - ٨- دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عن إدارة مخاطر معدل الفائدة Interest Rate Risk والأداء المالي المستدام - هيكل الملكية كمتغير معدل: دليل من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
 - ٩- أثر مستوى الإفصاح عن مخاطر معدل الفائدة وسمعة الشركة Corporate Reputation - القطاع الصناعي كمتغير معدل: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
 - ١٠- القيمة المضافة من الدورين الاستشاري والتوكيدي للمراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر معدل الفائدة - توقيت واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية كمتغيرين معدلين - دراسة تجريبية.
 - ١١- المقدرة التقييمية الإضافية للمحتوى المعلوماتي للإفصاح عن مخاطر النفقات الرأسمالية Capital Expenditure Risk الدور المعدل للجودة الحقيقية للمراجعة - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو النور، فوقية محمود محمد، (٢٠٢٤)، "أثر النظم الخبيرة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المراجع الداخلي في ظل مخاطر تغيرات سعر الصرف"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣): ١٧٤٣-١٧٧٥.
- أسعد، زينب أسعد؛ يعقوب، عمر السيد، (٢٠٢٣)، "مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية"، المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية IAEMS، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام، القاهرة، ١ (٢): ١-١١.
- الحنائي، السيد محمود، (٢٠١٩)، "تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمتها الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣ (٣): ٢٠٧-٢٦٦.
- الرشيدي، حمد حمود عوض؛ عزام، محسن عبيد عبدالغفار؛ سالم، سامح سالم عوض، (٢٠٢٤)، "دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية - دراسة ميدانية بالبيئة الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣): ١٦٣٠-١٦٥٥.
- السيد، فاطمة الزهراء محمد، (٢٠٢٣)، "دور إدارة المراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة نظرية"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، ٣ (١٦): ١-١٠٣.
- السيد، محمود محمد، (٢٠٢١): "دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية المرحلية - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (١): ١٥١٤-١٥٦٧.
- الصائغ، مها فيصل؛ الحربي، سلمي عوض، (٢٠٢٢). "أثر الإفصاح عنا لمخاطر على الأداء المالي للمنشآت المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول): دراسة تطبيقية - المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٤٤ (١): ٢٨١-٣٣٤.
- الشعراوي، حسام حسن محمود، (٢٠١٩)، "أثر هيكل الملكية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣ (١): ١٥٥-١٩٠.
- الصباغ، أحمد عبده، (٢٠٢١): "أثر المقدرة التقييمية للمعلومات المالية المرحلية على تكلفة التمويل دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (٣): ٤٥٩-٤٦٣.
- الصيرفي، أسماء أحمد أحمد، (٢٠٢١)، "أثر مخاطر أعمال عميل المراجعة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية لديه على قرار مراقب الحسابات الاعتماد على وظيفة المراجعة

الداخلية دراسة تجريبية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (٣): ١١٦-٥٧.
الطحاوي، أحمد ياسر علي؛ عبدالرحيم، محمود محمد؛ عبدالعال، فاروق جمعة، (٢٠٢٤). "أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في المنشآت التجارية وإنعكاسه على سلوك مستخدمي القوائم المالية (دراسة تطبيقية)"، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٣(٢): ٣٣٣-٣١٠.
الطوخي، هبة بشير؛ عبدالسميع، مصطفى سامي، (٢٠٢٢): "العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الإفصاح عن المخاطر وأثرها على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ٤ (٣): ٦٦١-٥٦٧.
جاسم، حيد محمد، (٢٠٢٣)، "العلاقة الترابطية بين إدارة المخاطر وإدارة الجودة الشاملة في اتخاذ القرارات الإدارية"، بحث تحليلي لآراء عينة من العاملين في بنك الجنوب الإسلامي، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٣(١): ١٧٧-١٥٦.
حسن، إيهاب عبدالسميع عبدالباري، (٢٠٢٣)، "مدى أفضلية المقدرة التقييمية لمعلومات مستويات الدخل والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في ظل الدور المعدل لدورة حياة الشركة وجودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٤): ١٦٣-٨١.
حماد، هيام فكري أحمد أحمد، (٢٠٢٢)، "أثر جودة المراجعة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية: دراسة إمبريقية في سوق الأوراق المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٤٤ (٢): ٢٥٤-١٩٧.
خليل، محمد أحمد إبراهيم، (٢٠٢٠)، "دراسات مُتقدمة في المراجعة"، بدون ناشر.
رضوان، حمادة عيد محمدي؛ محمد، محمد عبدالفتاح؛ محمد، إبراهيم حماد حماد، (٢٠٢٤)، "إطار مقترح لتحسين فعالية المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٨ (١): ٣١٦-٢٨١.
عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠٢٠). "قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١(٢)، ج ٢: ٨٤-١.

____، سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم. (٢٠٢٣). "قياس أثر الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٤(١): ٣٨٧-٣٠٣.
عبدالحليم، أحمد حامد محمود، العوادلي، هبة سعد حسن. (٢٠٢٤). "أثر خصائص الشركة على العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية وفقاً لتوصيات TCFD وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية"، المؤتمر العلمي بكلية التجارة، جامعة بنها، فرع العبور، بعنوان: مستجدات بيئة الأعمال في ظل تكنولوجيا المعلومات والتغيرات المناخية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، الأحد ١٨ فبراير: ٢٧٠-٢٢١.

____، حسن، حسن عبدالقادر؛ حسن، روية صبحي. (٢٠٢٥). "أثر الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة على قيمة الشركة - دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية"،

- المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٧(١): ٥٠-١.
- عبدالرحيم، رضا محمود محمد (٢٠٢٤): "الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١١(٢): ٤٩٨-٥١٤.
- عبدالرحيم، محمود محمد، (٢٠٢٠). "الدور التأثيري لحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة والحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنها، (٢): ٩٣-١٩.
- _____، (٢٠٢١)، "أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٤٣ (٤): ١٢٣-٢٠٦.
- علي، عبد الوهاب نصر؛ مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠٢١): "المقدرة التقييمية لمعلومات نفقات البحوث والتطوير دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥ (٢): ٣٥-١.
- عمرو، عبدالله راتب محمد، (٢٠٢١)، "أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على إدارة المخاطر للمشاريع: دراسة تطبيقية على مشاريع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، ١ (٤): ٢٣-١.
- عيد، ربيع فتوح محمد، (٢٠٢٣)، "أثر إدراج الشركة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٧ (١): ٤٣١-٥١٦.
- فرج، سهي السيد حسن، (٢٠٢٣)، "أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية)"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٥١ (٤): ج ١: ٣٤٧-٣٨٨.
- قموزة، أحمد محمد محمد؛ شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران أحمد، (٢٠٢٤)، "قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي وجودة المحفظة الائتمانية وانعكاسهما على قيمة المنشأة المصرفية: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦، عدد (خاص): ٦٧٩ - ٧٢٤.
- محمد، عبدالله حسين يونس؛ إبراهيم، أماني كمال محمد، (٢٠٢٥)، "أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية: دليل تطبيقي مقارنة من القوائم المالية السنوية والمرحلية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٢ (١): ٧٢٦-٧٩٦.

محمد، منذر محمد علي، (٢٠٢٤). "نموذج مقترح لقياس تأثير خصائص جودة المراجعة الداخلية على فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٧٤-١. محمود، سارة أحمد، (٢٠٢٣)، "أثر تبني المراجع الداخلي لأساليب المحاسبة القضائية على جودة التقارير المالية بشركات قطاع الأعمال العام دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٥ (٣): ٣٢-١.

محمود، عمرو السيد زكي، (٢٠٢٣)، "محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٤): ١١٠٦-١٠١١. مشابط، نعمة حرب، (٢٠٢٣)، "تأثير شكل ومحتوى تقرير المراجعة على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة في سوق المال السعودي (تداول)، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (١)٧: ١٨٥-١٩٠. ميلود، سمير البهلول، (٢٠٢٠)، "دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات العامة في ليبيا"، مجلة الجامعي، (٢٤): ١٨٢-٢١١.

وهدان، محمد علي. (٢٠١٨). "تقييم أثر الرقابة الداخلية في نظم تخطيط موارد المشروع على فترة تأخير التقارير المالية للشركات: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢: ٦٣-١. —. (٢٠١٨ ب). "تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢: ٨٧-١٦٤.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- AbdElghaffar, E., Abotalib, A., and Khalil, M. (2019). "Determining Factors that Affect Risk Disclosure Level in Egyptian Banks", Banks and Bank Systems, 14(1): 159-171.
- Abdollahi, A. Pitenoel, Y. and Gerayli, M. (2020). "Auditor's Report, Auditors Size and Value Relevance of Accounting Information". Journal of Applied Accounting Research, 21 (4): 721-739
- Abdulai, I., Salakpi, A., & Nassè, T. B. (2021). Internal audit and quality of financial reporting in the public sector: the case of university for development studies. Finance & Accounting Research Journal, 3(1) 1-23.
- Aldi, R. B. (2020). "The effect of internal audit role on preventing fraud (case study on PT AJC)". Journal Ilmiah Mahasiswa FEB, 8(2):1-32.
- Ali, L, & et al., (2022). "The Effect of Activating Artificial Intelligence Techniques on Enhancing Internal Audition

- Activities Field Study", Alexandria Journal of Accounting Research, Alexandria University – Faculty of commerce, 6 (3): 1-40.
- ALmaleeh, nisren Mohamed, (2021). "The Impact of Digital Transformation on Audit Quality: Exploratory Findings from a Delphi Study", Scientific Journal of Business Research, Menoufia University, 3: 11-39.
- Al-Shehadeh, Abedal Razzak; El Refae Ghaleb A.; and Qasim, Amer M. (2022), "The Relationship Between Liquidity Risk and Profitability in the Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange", AAU Journal of Business and Law, 6 (1): 1-16.
- Badu, E., and Assabil, E. (2021). "Board Composition and Value Relevance of Ghanian Firms; A Seemingly Unrelated Regression Approach". J. Economic and Administrative Science. 12(1): 466-501.
- Badwy, Heba AbdElsalam., (2019). "Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Comparative Study on Egyptian and Saudia Listed Companies", Alexandria Journal of Accounting Research, Faculty of Commerce Alexandria University, 3 (1): 347-405.
- Balagobei, S. (2018). "Corporate Governance and Value Relevance of Accounting Information of Listed Hotels and Travels in Srilanka". Asia-Pacific Management Accounting Journal, 13 (2): 113- 126.
- Barth, M. E., Li, K., & McClure, C. (2022). "Evolution in Value Relevance of Accounting Information. Forthcoming", The Accounting Review Doi., 9 (4): 117-139.
- Betti, N., Sarems, G. and Poncin, I.(2021), "Effects of Digitalization of Organizations on Internal Audit Activities and Practices", Managerial Auditing Journal, 36(6): 872-888 .
- Bhuiyan, Borhan Uddin, (2020), "Financial Reporting Quality, Audit Fees and Risk Committees", Asian Review of Accounting, 28 (3): 423-444.
- Burns, L. and Herrygers, S. (2023), "Challenges and Leading Practices Related to Implementing COSO Internal Control – Integrated Framework", Deloitte, 5: 801-982.
- Carcello. Joseph V; Eulerich. Marc; Wood. David A, (2020), "Are Internal Audits Associated with Reductions in Perceived Risk?", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 39(3): 55-73.

- Chang, She-I., Chang, Li-Min., Liao, Jhan-Cyun, (2020)," Risk Factors of Enterprise Internal Control under the Internet of Things Governance: A Qualitative Research Approach", Information & Management, (57): 1-18.
- Chen, B. Kurt, A. and Wang, I. (2020). "Accounting Comparability and the Value Relevance of Earnings and Book value". Journal of Corporate Accounting & Finance (Wiley), 31: 82–98.
- Chen, S.; Harris, L.; Lai, J.;& Li, W. (2016). "ERP Systems and Earnings Quality: The Impact of Dominant Shareholdings in China". Journal Of Emerging Technologies in Accounting, 13 (2): 49-69.
- Cio Bu, St. ela,.(2022), "Internal Control as a Tool in the Process of Detecting and Preventing Operational Risk in the Banks of the Republic of Moldova", 36 (2): 21-30.
- Dunhan, L., &Grandtaff, J. (2022). The Value Relevance of Earnings, Book Values, and other Accounting Information and the Role of Economic Conditions in Value Relevance: A Literature Review. Accounting Perspectives, 21 (2): 237-272.
- Ebrahim, N, R., (2020), "The Impact of Internal of Things on Accounting Cycle", Al Shorouk Journal of Science, 12 (12): 1-28.
- El-Diftar, D. and Elkalla, T. (2019). The Value Relevance of Accounting Information in the MENA Region A Comparison of GCC and Non-GCC Country Firms. Journal of Financial Reporting and Accounting, 17 (3): 519-536.
- Elshandidy, Tamer; Zeng Cheng, (2021), "The Value Relevance of Risk-Related Disclosure: Does the Tone of Disclosure Matter?", Borsa Istanbul Review, 22 (3): 498-514.
- Ferguson, A. Kean, S. and Pu'ndrich, G. (2020). "Factors Affecting the Value-Relevance of Capitalized Exploration and Evaluation Expenditures under IFRS 6". Journal of Accounting, Auditing & Finance, 36 (4): 802–825.
- Filsaraei, M.; Daveoodlee, M.M.;&Naghizadeh, A. (2016). "Assessing the Effect of Conditional and unconditional Conservatism on Financial Reporting quality in Listed Companies on Tehran Stock Exchange". American Journal of Economics, Finance and Management, 2 (3): 22-27.
- Gamayuni, R. R. (2018). "The Effect of Internal Audit Function Effectiveness and Implementation of Accrual Based Government

- Accounting Standard on Financial Reporting Quality". Review of Integrative Business and Economics Research, 7 (1): 46-58.
- Gong, Y., Xia, Y., Xia, X., & Wang, Y. (2021) "Management Earnings Forecasts Bias, Internal Control, and Stock Price Crash Risk: New Evidence from China", Emerging Markets Finance and Trade Journal, 5(2): 970-1018.
- Gouda, Christina Louis; Shahan, Abdel-Hameed Ahmed Ahmed, (2024) "The Role of Activating Joint Audit Programs in Reducing", The Exchange Rate Volatility Risks: A Field study", Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, Faculty of Commerce, Sadat City University, 16 Issue (Special): 1245-1292.
- Grassa, R., Moumen, N., and Hussainey, K.(2020)."Is Bank Creditworthiness Associated with Risk Disclosure Behavior? Evidence from Islamic and Conventional Banks in Emerging Countries", Pacific-Basin Finance Journal, 61: 1-17.
- Hassanein, A., Zalata, A., and Hussainey, K., (2019)," Do Forward-looking Narrative Investors' Valuation of UK FTSE all-shares Firms?", Review of Quantitative Finance and Accounting, 52(2): 493-519.
- Ismail, R., Mohd-Saleh, N., Yakob, R., & Hussin, A. H. (2022). The Effectiveness of Internal Audit Function and Risk Management in the Malaysia Consumer Products industry. Journal of Academia, (11): 19-25.
- Jillian A., Jollineau S., (2020). "Can Audit Committee Expertise Increase External Auditors' Litigation Risk? The Moderating Effect of Audit Committee Independence", Contemporary Accounting Research, 37 (2): 717-740.
- Kadhim, Enas H., Mahdee, Rawaa Y., Mardan, Zaid A, (2022)," The Role of Internal Control and Auditing in Evaluating Risk Management in Government Units", College Journal for Humanitarian Science, Kut University, 3 (2): 158-174.
- Köse, Tunç and Ağdeniz, Şafak, (2019), "The Role of Management Accounting in Risk Management", Journal of Accounting and Finance, (Special Issue): 509-526.
- Koutoupis, Andreas G., et al. (2020). "Risk Based Internal Audit at Greek Listed Shipping Companies of New York Stock Exchange". Journal of Accounting and Taxation 12(4): 135-144.

- Krismiaji, K.Surifah (2020). "Audit Committee and Accounting Information Value Relevance. Sumber Artikel Akuntansi, Auditing", Dankeuangan Vokasi, 4(1): 281-319.
- Li, Y., Li, X., Xiang, E., & Djajadikerta, H. G. (2020) "Financial Distress, Internal Control, and Earnings Management: Evidence from China", Journal of Contemporary Accounting and Economics, 16 (3): 100-210.
- Molele, M. H., & Mukuddem-Petersen, J. (2020). "Emerging Market Currency Risk Exposure: Evidence from South Africa". The Journal of Risk Finance, 21(2): 159-179.
- Ng, J., Juwenni, J., & Chandrawati, M. (2022). "Risk Based Internal Auditing and Implementation on Organization. International Journal of Social Science, Education", Communication and Economics (SINOMICS Journal), 1 (5): 653-660.
- Nyakumwa, Blessing; Wadesango, Newman; Sitsha, Lovemore, (2023), "The Impact of Internal Audit Function on Corporate Governance: A Case of NSSA, Zimbabwe (2018-2022)", Journal of Economic and Social Development (JESD) – Resilient Society, 10 (2): 97-105.
- Omran, Taha, M., (2020), "Does Institutional Ownership Effects on the Evaluative Ability of Accounting Information?", International Journal of Accounting & Information Management, 28 (2): 33-51.
- Peixoto, E. and Martins, O. (2021). "Value Relevance of Accounting and Analysts' Forecasts: Does the Emerging Country's Information Environment Matter?", Revista Contemporânea de Contabilidade, Florianópolis, 18 (49): 162-177.
- Putra, Iwna; Sulistiyo, Urip; Diah, Enggar, (2022), "The Influence of Internal Audit, Risk Management, Whistleblowing System and Big Data Analytics on the Financial Crime Behavior Prevention", Cogent Economics & Finance, 10 (1): 202-251.
- Rahman, J. and Liu, R. (2021). "Value Relevance of Accounting Information and Stock Price Reaction: Empirical Evidence from China". Accounting and Management Information Systems, 20 (1): 5-27.
- Rahman, R. A., S. B., Noor, Risk and T. H., Ismail, (2019). "Governance and Risk Management: Empirical Evidence from Malaysia and Egypt", International Journal of Finance & Banking Studies, (ISSN: 2147-4486): 21-33.

- Ramadan, Maha Mohamed., (2018). "The Value Relevance of Accounting Information Including Intangibles A comparative Applied Study of Companies Listed in the Egyptian Stock Market Based on Ownership Structure", Journal of Accounting Thought, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 22 (4): 3-51.
- Ramlall, I. (2018), "Prelims", The Banking Sector Under Financial Stability The Theory and Practice of Financial Stability, Emerald Publishing Limited, Bingley, 2: 1-78.
- Roca, F. (2021). "The Influence of Mandatory Adoption of IFRS in Argentina on Value Relevance of Accounting Information". Journal of Applied Economics. 24 (1): 154–172.
- Saidi, L. O., Muthalib, A. A., Adam, P., Rumbia, W. A., &Sani, L. O. A. (2021). "Exchange Rate, Exchange rate volatility and Stock Prices: An Analysis of the Symmetric and Asymmetric Effect using Ardl and Nardl Models. Australasian Accounting", Business and Finance Journal, 15(4): 179-190.
- Tan, Y. (2022). "Financial Risk Management of Small and Medium Sized Enterprises in the Internet Environment". In 2021 International Conference on Big Data Analytics for Cyber-Physical System in Smart City, 2: 215-223.
- Widianingsih, Y. P. N., & Setiawan, D. (2021). "Value Relevance of Accounting Information in Sustainable Finance". In Conference Towards ASEAN Chairmanship, 245-250.
- Xing X. and Yan, S. (2019). "Accounting Information Quality, and Systematic Risk", Review of Quantitative finance and Accounting, 52 (1): 85-103.